ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على التضخم في الاقتصاد العراقي

م.م.فاتن سعيد حميد
جامعة واسط– كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

تعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الظواهر والتحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية وخيمة على النشاط الاقتصادي وحياة المجتمع.

وفي العراق فان الاقتصاد العراقي يكاد لم يعرف ظاهرة غسيل الأموال قبل عقد التسعينيات من القرن الماضي ، اذ بين البحث ان ظاهرة غسيل الاموال في العراق تعد حديثة العهد ، قد بدأت ملامحها تلوح في الافق في عقد التسعينيات من القرن الماضي ، ثم تطورت وتبلورت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ للعديد من الاسباب والمؤثرات.

وقد توصل البحث الى أن لظاهرة غسيل الاموال اثاراً مباشرة على معدلات التضخم في العراق ، وهنالك علاقة ارتباط طردية بين عمليات غسيل الاموال والتضخم في الاقتصاد العراقي ، فزيادة حجم عمليات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) قد رافقها ارتفاع مستويات التضخم وبشكل مطرد ، وقد حدد البحث جملة من المقترحات والسبل الكفيلة بالحد من ظاهرة غسيل الاموال وآثارها السلبية على معدلات التضخم والاقتصاد العراقي.

Abctract

The money laundering is one of the most dangerous phenomena and challenges faced by the economies of the countries in general and Iraq in particular, because of its economic effects and social consequences for economic activity and community life.

In Iraq, the Iraqi economy is almost did not know the phenomenon of money laundering before the nineties in the last century, Money laundering in Iraq is recent, its features have begun to loom on the horizon in the nineties of the last century, then it evolved and crystallized dramatically after 2003 for many reasons and effects.

The research concluded that the phenomenon of money laundering atteds directly the inflation rates in Iraq, and there is a direct link between money laundering and inflation processes in the Iraqi economy relationship, Increase in the size of the money laundering operations in Iraq for the period (2003-2011) has been accompanied by high levels of inflation and steadily, The research has identified a number of proposals and ways to reduce the phenomenon of money lowering and its negative effects on the Iraqi economy and inflation laundering.

المقدمة

إنّ جريمة غسيل الأموال تلحق الضرر في الاقتصاد الوطني وفي عملة البلد لأنها تؤدي الى وجود اقتصادين اقتصاد غير رسمي خفي وغير ظاهر في مواجهة الاقتصاد الرسمي، وقد يتضخم الاول نتيجة سرعة انتقال الاموال بسبب العولمة مما قد يهدد الاقتصاد الرسمي الذي يتضرر بوجود اقتصاد غير رسمي لا يدفع الضرائب ويضخ

اموالا في الدورة الاقتصادية دون ان يكون لها مقابل في الانتاج مما يؤدي الى التضخم والى منافسة غير متكافئة مع القطاع العام يكون ضحيتها القطاع العام الذي يصبح عاجزا عن مواجهة الاقتصاد الاول ، وغالبا ما تتحول الجريمة من جريمة فردية الى جريمة منظمة وتنقلها من جريمة ذات طابع محلي الى جريمة دولية عابرة للحدود ان لم تكن عابرة للقارات ، وفي العراق هيأت ظروف الاحتلال للعراق والغياب الكامل لمؤسسات الدولة الى تفاقم ظاهرة غسيل الاموال ، نظرا لغياب دولة القانون والاجهزة الرقابية وسياسة الاغراق والسوق السوداء وانكشاف السوق العراقية مع دول العالم بشكل واسع وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والانفلات الامني وانتشار العمليات الارهابية بشكل واسع ، فتكونت الارض الخصبة لهذه الظاهرة ونموها نتيجة لسياسة السوق الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، اذ كونت الملاذ الامن للقيام بجريمة غسيل الاموال ، وقد تأثر الاقتصاد العراقي بهذه الظاهرة نتيجة لحصول اصحاب الاموال غير المشروعة من عمليات غسيل الاموال على دخول كبيرة ومن ثم زيادة الانفاق المظهري ولاسيما حينما لا يقابل ذلك زيادة في انتاج السلع والخدمات في المجتمع مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية فضلا عن نقص معدل الادخار ونقص ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم فان ذلك يساهم في زيادة عجز موازنة الدولة ومن ثم ارتفاع الاسعار واستفحال ظاهرة التضخم.

اهميةالبحث

تدور اهمية البحث حول ماينتج عن غسيل الأموال أضرار ومخاطر اقتصادية واجتماعية كثيرة ، تتأتى من نقل الأموال إلى الخارج كان يمكن استثمارها في التنمية لتغذية الاقتصاد الوطني الذي تستفيد منه الدولة والمواطنون وتوظف في مشاريع تمتص الأيدي العاملة بما يسهم في تقليص نسبة البطالة وزيادة الانتاجية من ناحية ومن تضخم الكتلة النقدية في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينجم عنه من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية بالغة على حياة الافراد والاستقرار الاقتصادي من ناحية اخرى .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان عمليات غسل الأموال تؤثر على الدول من خلال البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية فجريمة غسيل الأموال تتوغل داخل الكيان الاقتصادي للدولة ، ولا تكاد تنجو منها دولة من الدول ، سواء كانت متخلفة ، أم بلغت قدراً من التقدم ، فهي جريمة تهدد المجتمع وأمنه واستقراره ومستقبله ، وتهدد اقتصاده و طاقته الإنتاجية ، وتمثل

عنصر خلل لنظامه النقدي ، وعامل تعطيل وتفكيك لأواصر وأدوات نظام الإنتاج داخله وسبب إيجاد نظام قائم على الفوضى والعشوائية العبثية بدلاً من نظام قائم على الاستقرار وقوة علاقات الانتاج وادواته .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة بين ظاهرة غسيل الاموال والتضخم اذ كلما ازداد غسل الاموال ارتفع المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لانخفاض قيمة وحدة النقد . اذ تساهم عملية تبيض الأموال في زيادة الكتلة النقدية في التداول وهذا ما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي في المجتمع ومن ثم ارتفاع المستوى العام للاسعارالذي يترجم بدوره إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود، فينتج التضخم في الوسط الاقتصادي و العلاقة بين تبيض الأموال ومعدل التضخم هي طردية حيث كلما زادت الكتلة المبيضة (هذا يعني طلب إضافي) فيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.

اهداف البحث

١- الوقوف على ظاهرة غسيل الاموال في العراق ومدى انتشارها ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣,

٢- الوقوف على مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي وتطور نسبه ولاسيما بعد عام,٢٠٠٣

٣- تحليل العلاقة بين ظاهرة غسيل الاموال ومعدل التضخم في العراق بعد عام ,٢٠٠٣

٤-اقتراح الاجراءات الكفيلة بالحد من ظاهرة غسيل الاموال في العراق ومعالجة اثارها السلبية على الاقتصاد.

هيكلية البحث

يتضمن البحث ثلاثة مباحث يدور المبحث الاول حول الاطار النظري لغسيل الاموال ، اما المبحث الثاني فقد تضمن الاطار النظري للتضخم ، وقد خصص المبحث الثالث لتحليل اثار غسيل الاموال على التضخم في العراق.

المبحث الاول

الاطار النظري لغسيل الاموال

اولاً : تعريف ونشأة ظاهرة غسيل الاموال ومكوناتها

١- تعريف غسيل الاموال

اختلفت وتعددت تعاريف ظاهرة غسيل الاموال على مستوى الكتاب والمؤلفين سواء في الاتفاقيات الدولية والوثائق والصكوك الدولية التي عُنيت بظاهرة غسيل الاموال او في التشريعات المقارنة التي صدرت عن الدول لتجريم عمليات غسيل الاموال ، فقد

اشارت اتفاقية الامم المتحدة في المادة الثالثة منها الى عمليات غسيل الاموال بأنها مختلف الصور التي ترتبط بالسلوك المادي التي تهدف الى اضفاء مظهر مشروع على الاموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتتمثل هذه الصور في تحويل الاموال اونقلها ، او اخفاء وتمويه حقيقة هذه الاموال او اكتساب او حيازة او استعمال تلك الاموال ، ان هذا المفهوم ركز في تعريفه لغسيل الاموال على الاموال المتأتية من جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية فقط دون ان يشمل الاموال المتأتية من الجرائم الاخرى، ويمكن عد هذا التعريف بأنه تعريف عملي وليس صريح.[١] وقد عرف الاتحاد الاوروبي غسيل الاموال بأنها عملية اخفاء الاصل غير القانوني للملكية وتحويلها بغرض التسترمع العلم بمصادرها الاجرامية الخطيرة لمساعدة أي شخص يرتكب مثل هذه الاعمال.[٢]

كما عرفها مؤتمر لندن بأنها اخفاء مصادر الاموال القذرة واظهارها في صورة اموال محصلة من مصادر مشروعة بواسطة مجموعة من العمليات المتداخلة لإخفاء المصادر غير المشروعة للاموال، وتجري عملية ضخ هذه الاموال القذرة بعد غسيلها او تبييضها مع عوائدها الى الاقتصاد العالمي وكأنها اموال طبيعية ومشروعة.[٣]

وحسب القوانين الدولية فان القانون الامريكي لسنة ١٩٨٦ عد غسيل الاموال هو كل عمل يهدف الى اخفاء طبيعة او مصدر الاموال الناتجة عن النشاطات الاجرامية ، اما فريق العمل المالي التابع للأمم المتحدة فقد عرف المال المغسول هو ذلك المال الناتج عن التجارة بالسلاح والتهرب من الضرائب والجمارك وغيرها.[٤] في حين عرف قانون العقوبات الفرنسي جريمة غسيل الاموال بأنها تسهيل للتبرير الكاذب بكافة الوسائل لمصدر الاموال او الدخول لمرتكب جناية او جنحة ، حصل منها على فائدة مباشرة او غير مباشرة ، كما يعد غسيلاً للمال ايضاً المساهمة في عملية توظيف او اخفاء او تحويل العائد المباشر او غير المباشر لجناية او جنحة. [٥] اما القانون المصري رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ الخاص بإصدار قانون مكافحة غسيل الاموال فقد عرف في الفقرة (ب) من المادة الاولى منه ، جريمة غسيل الاموال بأنها كل سلوك ينطوي على اكتساب اموال او حيازتها او التصرف فيها او ادارتها او حفظها او استبدالها او ايداعها او ضمانها او استثمارها او نقلها او تحويلها او التلاعب في قيمتها اذا كانت متأتية من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة(٢) من هذا القانون مع العلم بذلك ، ، متى كان القصد من هذا السلوك اخفاء المال او تمويه طبيعته

او مصدره او مكانه اوصاحبه او صاحب الحق فيه او تغيير حقيقته او الحيلولة دون اكتشاف ذلك او عرقلة التوصل الى اي شخص ارتكب الجريمة الحاصل منها على المال.[٦]

وتعرف جريمة غسيل الاموال في المادة (١) من تعميم المصرف المركزي في دولة الامارات العربية المتحدة بشأن اجراءات مواجهة غسيل الاموال بأنها كل معاملة مصرفية هدفها اخفاء او تغيير هوية الاموال المتأتية بطرق غير قانونية ، وذلك لكي تظهر انها نابعة من مصادر شرعية وهي غير ذلك.[٧] ومن الناحية الاقتصادية والمالية البحتة يمكن تعريف غسيل الاموال بأنها:[٨] محاولة لتغييرهوية الأموال غير المشروعة لتكون أموالا مشروعة عن طريق استبدال الأوراق النقدية الصغيرة بأوراق نقدية كبيرة او باستبدال العملة بشيكات مصرفية وشراء الأصول الملموسة كالعقارات والأراضي الزراعية واللوحات الزيتية والشركات الخاصة ،اذ تعد جزء حيوي من اي نشاط أجرامي يدر عائدا ماليا هدفه جعل النشاط الإجرامي قادرا على الاستهلاك والادخار والاستثمار للأموال القذرة في نشاط اقتصادي مشروع بعد إخفاء اوتمويه هذه الاموال.

أوهي عدة عمليات متداخلة فيما بينها ومتمادية في الزمن ، تستهدف في المقام الاول نحو الاصل لهذه الاموال واظهارها بصورة متحصلات مالية ونقدية مشروعة تسهل بعد ذلك، محاولة ادخالها في الاقنية الاقتصادية المحلية او الدولية حتى يصبح بمرور الزمن من الصعوبة إمكانية الوقوف على حقيقة مصدرها وكذلك هي عملية إدخال او تحويل او تعامل مع أي أموال ناتجة من عمليات مشبوهة المصدر و غير مشروعة في مؤسسة مصرفية او مالية هدف إخفاء المصدر الحقيقي لتلك الأموال وإكسابها صفة الشرعية.

٢- النشأة التاريخية لظاهرة غسيل الاموال وتطورها

ترجع نشأة غسيل الاموال الى المدة التي سبقت ميلاد السيد المسيح (ع) بألف عام عندما كان التجار الصينيون يخبئون اموالهم غير المشروعة خوفاً من المصادرة من قبل السلطات ، ومن ثم تهريبها خارج البلاد الى بعض الدول التي يتم استثمارها فيها اذ لايمكن تعقب تلك المدة ، ومن هنا نشأت تجارة عمليات (الاوفشور) والتي تدعى في بعض الاحيان بجنات الاوفشور وهي عبارة عن مناطق تنمو فيها المراكز المالية التي تتسم بانخفاض حدة الاطر القانونية بصورة كبيرة فيها، اذ تمثل هذه المراكز فرصاً سانحة للتهرب الضريبي ، كما ان الكثير من هذه المراكز يعمل مثل الصناديق السوداء ، اذ

توفر الحماية للمجرمين من اضواء الكشف وتوفر هذه الصناديق بسهولة تكوين الشركات والحماية المطلقة السرية للحسابات لذلك ينظر الى تلك المراكز على انه من العناصر الحيوية لعمليات غسيل الاموال على المستوى الدولي[٩] ،ان عمليات غسيل الأموال ظاهرة قديمة تعود بجذورها التاريخية إلى بابل القديمة ،عندما كانت الأموال غير مشروعة تودع لدى كهنة المعابد ، لان دور العبادة تمثل أماكن آمنه وجديرة بالثقة ، مما أعطى هذه الظاهرة بعداً دينيا وفي بلاد أوراك الكلدانية ، اكتشفت آثار يعود تاريخها للمدة مابين (٣٤٠٠ ق.م – ٣٢٠٠ ق.م) ، تعد بمثابة آثاراً أولية للنشاط المصرفي البدائي[١٠] ، عن طريق استعمال القوافل التجارية كوسيلة لأبعاد أعين السلطات عن الوصول إلى حقيقة هذه الثروات [١١] ، وبعضهم يرجع ظهورها إلى القرون الوسطى حين كان المرابون يخفون ما يحصلون عليه من رباً خوفاً من ملاحقة الكنيسة التي كانت تحرم الربا وقت ذاك وهناك من يرجع ظهورها إلى عمليات القرصنة التي كانت تمارس الربا منذ القدم ، ومن أشهرها العمليات التي قام بها هنري ايندي في المحيط الأطلنطي والهندي اذ استطاع أن يجمع أطناناً من الذهب ، ثم اختفى بها وصرَّفها في أعمال تجارية ليخفي مصادرها غير المشروعة[١٢].

وفي العصر الحديث ظهر تعبير غسيل الاموال اول مرة في عام ١٩٧٣ وذلك عندما نشرت الصحف الامريكية تقريراً عن فضيحة وترجيت ، وتتلخص هذه القضية انه في العام ١٩٧٢ تشكلت لجنة اعادة انتخاب الرئيس الامريكي نيكسون بسبب قرب انتهاء ولايته فقامت هذه اللجنة بجمع التبرعات التي كانت توجه لدعم حملة اعادة الانتخاب ومن ثم القيام بتنفيذ عدة عمليات غسيل اموال للتبرعات التي تم التبرع بها للحملة الانتخابية.[١٣] وتعود جذورمصطلح غسيل الاموال الى بدايات القرن العشرين المنصرم عندما استعمال رجال المافيا في الولايات المتحدة الامريكية عدد من الغسالات الاوتوماتيكية لخدمة الزبائن مقابل مبالغ زهيدة يضاف اليها اموال ناتجة من التجارة غير المشروعة ، وبذلك يتم تنظيفها وصباغ الصفة الشرعية عليها دون ان يشك احد في امر المبالغ الكبيرة المتأتية من المصادر المالية غير المشروعة ومنذ ذلك الحين تم استعمال هذا المصطلح في الولايات المتحدة الامريكية من قبل الاجهزة الامنية المختصة وحتى يومنا هذا وأصبح يدل على كافة الاموال المتأتية من مصادر غير شرعية.[١٤]

ولكن هذه الظاهرة لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تشير بعض المصادر إلى أن غسيل الأموال خارج

الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأ خلال الحرب العالمية الثانية للمدة ١٩٣٩-١٩٤٥ ، قامت الحكومة الأمريكية وعن طريق وزارة الخزنة الأمريكية بعملية سميت الموطن الآمن للبحث عن الأموال التي قامت البنوك السويسرية بغسلها لصالح النظام النازي الألماني وحصرها ، وحينما وقعت الأدلة في أيدي اللجنة المشّكلة لذلك ، دعت الحكومة الأمريكية العالم إلى عدم الاعتراف بالأموال المنهوبة والمسروقات التي استولى عليها الجيش الألماني في أوروبا وطالبت بإعادتها لأصحابها الشرعيين ، فقد كان من أكبر المنهوبات،الاحتياطي من الذهب لعشرة بنوك مركزية في دول أوروبية تم اجتياحها من قبل الجيش الألماني ويأتي في مقدمتها فرنسا ، النمسا يوغسلافيا ، بلجيكا وبولندا.[١٥] وهناك من يرجع ظهور هذا الاصطلاح إلى مدد متأخرة من القرن الماضي ،إذ ترجع أصول اقتباس اصطلاح غسيل الأموال إلى ما نشرته بعض الصحف الأمريكية في العام ١٩٧٣ م ، على أثر فضيحة ووتر جيت سابقة الذكر التي تمثل حالة نموذجية لجريمة غسيل الاموال [١٦] كما إنها تعد أول دعوى قضائية مضمونها تبييض الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في العام ١٩٨٢م إذ ظهر هذا الاصطلاح لأول مرة في الإطار القضائي ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا المفهوم مقبولاً ومنتشرا ولبث الحال على ذلك إلى العام ١٩٨٨م ،الذي عُدّ نقطة تحول كبيرة في جهود الأسرة الدولية لمحاربة هذه الظاهرة حين أصدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أنشطة ترويج المخدرات اتفاقية فيّينا في (١٩٨٨/١٢/١٩م) والتي فتحت أنظار العالم على مخاطر ظاهرة غسيل الأموال وتوالت بعدها اتفاقيات ومؤتمرات محلية ودولية ، الهدف منها تطويق هذه الظاهرة والقضاء عليها.[١٧]

٣- المكونات الرئيسة لظاهرة غسيل الاموال

يشترك في ظاهرة غسيل الاموال العناصر الاتية:[١٨]

المغسول : وهي تمثل الاموال الناتجة عن اي نشاط غير قانوني .

الغسيل : وهو المصدر الزائف الذي ابتدعه غاسل الاموال الذي يدعي انه مصدر الاموال المتاحة لديه والتي سيقوم بتطهيرها .

الغسل : وهي الانشطة الخادعة التي سيتم اللجوء اليها لإخفاء الاموال غير المشروعة ومزجها بالتدفقات النقدية المتولدة عن الانشطة المشروعة ويتم ممارستها بشرط ان يكون جزء كبير من متدفقاتهم النقدية من الفئات صغيرة الحجم .

الغاسل : وهي الاطراف التي ستتولى عمليات الغسل وتنفيذ مخطط التبييض.

والجدول (١) يُفصح عن المكونات الرئيسة لظاهرة غسيل الاموال

الجدول (١)

المكونات الرئيسة لغسيل الاموال

الغاسل (المالك)	الغسول (المنظف)	المغسول	المغسلة
هو الشخص او المؤسسة التي تحوز وتملك اموالاً غير مشروعة وتسعى الى غسلها	هو الشخص أو المؤسسة التي تحوز و تملك أموالا غير مشروعة و تسعى إلى غسلها	هو عبارة عن الأموال والمتحصلات و غيرها	هو عبارة عن الأموال والمتحصلات و غيرها

المصدر : من اعداد الباحث بتصرف استناداً الى : سونيا ارزوني وارتان ، ظاهرة غسيل الاموال في محافظة البصرة

(الاسباب – الاثار –المعالجات) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد١٢، مطبعة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ،٢٠١٣ ص١٢٦.

كما يمكن توضيح تلك العناصر بالشكل الاتي :

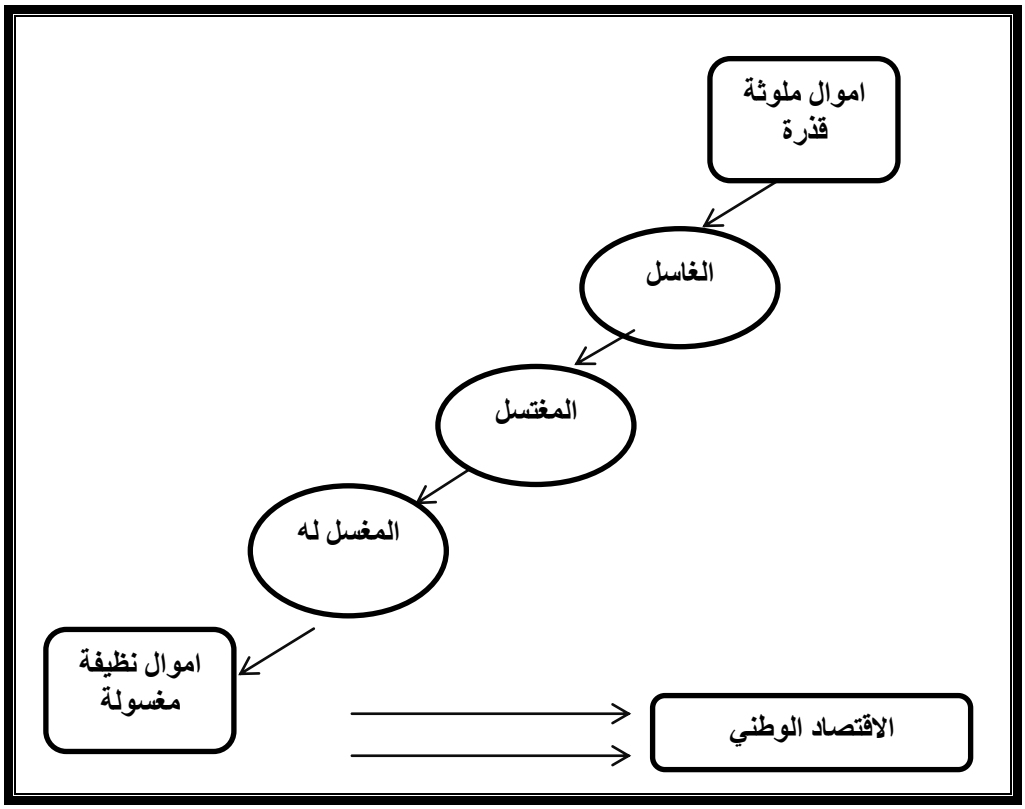

الشكل (١)

عناصر جريمة غسيل الاموال

المصدر: سالم محمد عبود ، ظاهرة غسيل الاموال (المشكلة ، الاثار، المعالجة) مع الاشارة الى العراق ، دار المرتضى،بغداد،٢٠٠٧، ص٣٢.

ثانياً : مصادر واسباب غسيل الاموال□□□□

١- مصادر الاموال القذرة

تشمل عمليات غسيل الاموال تلك المدخلات الناتجة عن الانشطة الخفية غير المشروعة والتي يمكن حصرها فيما يأتي [١٩]:

أ) انشطة الاتجار في السلع والخدمات غير القانونية كالمتاجرة بالمخدرات والمتاجرة بالنساء والاطفال ...الخ.

ب) انشطة التهريب عبر الحدود للمنتجات دون دفع الرسوم والضرائب الجمركية المقررة كتهريب السجائر ، الاسلحة ...الخ

ت) انشطة السوق السوداء التي تحقق مداخيل كبيرة لمتعامليها بمخالفة القانون كتجارة العملات الاجنبية في الدول التي تمنع ذلك ، المتاجرة في السلع التي يفتقر البلد لها فيتجه التجار الى رفع اسعارها بشكل كبير يخالف ضوابط التسعيرة المحددة.

ث) المدخلات انشطة الرشوة والفساد.

ج) المدخلات الناتجة عن التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات او اخفاء مصادر الدخل او عدم سداد الضرائب المستحقة كلياً الى خزانة الدولة اذ ان تلك الاموال توجه في كثير من الاحيان الى خارج البلاد لتودع في احد البنوك الاجنبية.

ح) العمولات التي يحصل عليها بعض الاشخاص والمشروعات لقاء عقد صفقات تجارية كبيرة ويكون ذلك مقابل تسهيل الاجراءات الحكومية بحكم النفوذ الوظيفي او العلاقات مع المسؤولين وذلك بالتجاوز عن بعض او كل الشروط والضوابط المفروضة لعقد تلك الصفقات.

خ) الانشطة السياسية غير المشروعة والتي يحصل صاحبها على دخول منتظمة تودع غالباً باسمه في احد البنوك الاجنبية كأعمال التجسس الدولية .

د) مداخيل السرقات والاختلاسات من الاموال العامة وتهريبها الى خارج البلاد .

ذ) الاموال الناتجة عن النصب والاحتيال والمهربة الى الخارج .

ر) الدخول الناشئة عن الغش التجاري كالمتاجرة في السلع الفاسدة ، تزوير العقود التجارية ...الخ

ز) المداخيل الناتجة عن تزوير العملة المحلية او الاجنبية وكذلك تزوير الذهب والفضة .

س) المداخيل الناتجة عن المضاربة غير المشروعة في الاسواق المالية .

والشكل (٢) يبين المصادر المختلفة للاموال غير المشروعة (القذرة).

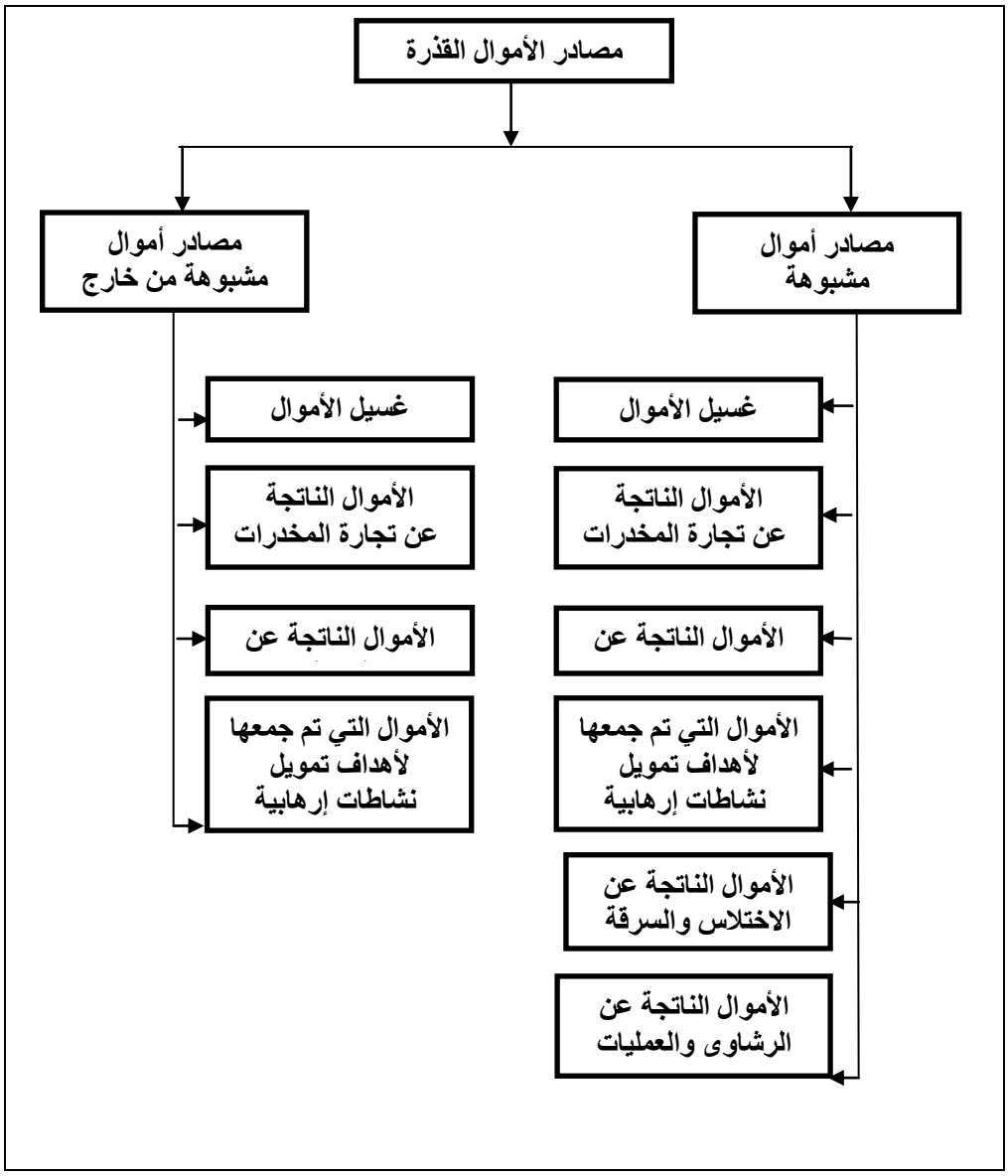

الشكل (٢)

مصادر الاموال القذرة

المصدر: نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (٢٠٠٤)، غسيل الأموال ، دائرة الرقابة والتطوير المهني، الجزء الأول، عمان، ص٢.

٢- أسباب ظاهرة غسيل الأموال

يعود ظهور هذه الظاهرة الى العديد من الاسباب التي يمكن تلخيصها بالنقاط الاتية:(٢٠)

أ) الفساد السياسي الناتج عن فساد انظمة الحكم بالنظر لاستغلال ذلك النفوذ ، ولعل ما حدث في الفلبين خلال المدة (١٩٧٢-١٩٨٦) لخير دليل على ذلك اذ فاقت الاموال غير المشروعة للرئيس ماركوس وزوجته ديون الفلبين الخارجية.

ب) الفساد الاجتماعي والاخلاقي ولغياب المبادئ الاخلاقية في المجتمع وانتشار الفساد الاخلاقي والاجتماعي فيها من خلال سيادة فكر الرشوة والمحاباة والوساطة في تسيير مختلف الانشطة الاقتصادية.

ت) الانفتاح على الاسواق المالية الدولية فقد ادى الغاء الرقابة على اسعار الصرف والجمارك الى انفتاح الاسواق المالية العربية مثلاً على الاسواق الدولية وهو ماساهم في فتح المزيد من قنوات غسيل الاموال .

ث) تشجيع عمليات غسيل الاموال من طرف الكثير من الدول التي اعلنتها صراحة بانها على استعداد كامل لتلقي الاموال غير المشروعة ، بل يمكن ان يصل الامر الى تقديم تسهيلات واعفاءات كبيرة ، فعلى سبيل المثال مدينة ناسو عاصمة جزر البهاما والتي لا يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠ ألف نسمة يوجد بها حوالي اربعة الاف بنك شبه متخصص في تمويل تجارة السلاح التي تمثل (٥٥%) من انشطتها وتعد اهم مركز لغسيل الاموال في العالم.

ج) التقدم التكنولوجي اذ ساهم في ظهور بطاقات الصرف القابلة للاستعمال في أي نوع من فروع البنوك العالمية او من اي ماكنة الية على مستوى العالم مما يؤدي الى تحويل كميات كبيرة من الاموال من بلد لآخر دون امكانية التحري عن مصدرها ، فضلا عن انتشار الانترنت وظهور الجرائم الالكترونية.

ح) الحواجز المانعة اذ تقوم معظم الدول بسن قوانين وقواعد ولوائح يتم عادةً استغلال الثغرات للتحايل على هذه القوانين ، كما هو حاصل في حالة التهرب الضريبي.

خ) تنامي الاقتصادات الخفية بشكل يفوق نمو الاقتصاديات الرسمية ، وجعلها احد اهم قنوات تمرير عمليات غسيل الاموال، وقد ساعدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية للعاطلين عن العمل لاسيما في الدول العربية لتنمية هذه الاقتصاديات.

ثالثاً : مراحل واساليب غسيل الاموال وأهدافها

١- مراحل غسيل الاموال

ان عملية غسيل الاموال تتم من خلال ثلاث مراحل اساسية ومتتابعة ومستقلة من حيث درجتها وتعقيدها وكل مرحلة تمهد للمرحلة اللاحقة الى غاية الوصول الى المرحلة النهائية التي يكون فيها المال انقطعت صلته تماما عن اصله الاجرامي، ويمكن عرض هذه المراحل كما يأتي[٢١] :

المرحلة الاولى

وتسمى بمرحلة التوظيف او الايداع اذ تعد من اضعف مراحل غسيل الاموال واكثرها صعوبة واخطرها لما يحيط بها من مخاطر الانكشاف بالنظر لقيام الاجهزة المكلفة بمكافحتها من كشفها وايقافها قبل دوران عجلة النظام المصرفي العالمي ، اذ يبدأ غاسلوا الاموال بالتخلص من النقود غير المشروعة والمتحصل عليها من النشاط الاجرامي من خلال ايداعها في البنوك والمؤسسات المالية او شراء العقارات او الاسهم او السندات وغيرها ، وذلك بقصد تحويل تلك الاموال الى ودائع مصرفية او ارباح وهمية ومن ثم توظيفها في حسابات تخص مصرف واحد او اكثر كائنة في البلد نفسه اوخارج البلد ، ان الهدف الاساس من مرحلة التوظيف يكمن في ان الغاسل للمال يقوم في البداية بايداع الاموال في احد المصارف بطريقة لاتجلب الشكوك لتبدو شرعية ليقوم لاحقاً بنقل تلك الاموال خارج البلد اين وجد المصرف الذي تم فيه الايداع ، في هذه المرحلة يقوم غاسلوا الاموال بايداع المبالغ بصورة مجزئة وليس كدفعة واحدة بحيث لايزيد عن القدر الذي يسمح به المصرف دون ان يتحرى عن مصدر المال المودع بحيث يتم الايداع بمصارف مختلفة ومن قبل اشخاص محترفين وبحسابات متعددة ودون اية سوابق او شبهات ويمكن القول بان المرحلة الاولى تمثل اضعف مراحل غسيل الاموال كونها قد تتعرض للكشف السريع من قبل الاجهزة الرقابية الخاصة بالظاهرة المعنية .

المرحلة الثانية

وتسمى بمرحلة التجميع او التمهيد او الترقيد او التعتيم وهي مرحلة معقدة تتم بعد دخول الاموال المغسولة الى القطاع المصرفي اذ تهدف الى اخفاء حقيقة مصادر الاموال القذرة ، اذ يقوم غاسلوا الاموال بالمرحلة الثانية بإعادة الاموال الى حسابات مصرفية مفتوحة باسم شركات قانونية لكنها في الاصل شركات وهمية تسمى بشركات الواجهة اذا يتم تأسيسها من قبل غاسلوا الاموال وليس الغرض من هذه الشركات اية اغراض تجارية بل هدفها الرئيس هو اخفاء وتمويه الملكية الفعلية الحقيقية للحسابات والاموال التي تمتلكها التنظيمات الاجرامية ويكمن الغرض الاساس لهذه الشركات هو التغطية او التمويه عن مصدر الاموال غير الشرعية من خلالها يتم

خلق صفقات مالية معقدة ومتشابكة لغرض تغطية مصدر المال غير المشروع ، وهذا يعني ان بهذه المرحلة هنالك سلسلة من العمليات المتتابعة للفصل بين حصيلة الاموال غير المشروعة عن مصادرها اذ يتم تضليل الاجهزة الرقابية عن المصدر غير المشروع للاموال المغسولة.

المرحلة الثالثة

وتسمى مرحلة الخلط او المزج وتمثل اخر مراحل غسيل الاموال اذ يتم فيها دمج الاموال غير المشروعة مع الاموال المشروعة في الدورة الاقتصادية وجعلها تبدو بمنظر مشروع بحيث يصعب التمييز بينها وبين الاموال ذات المصدر المشروع فتغطى بمظهر قانوني كونها تؤمن المظهر النهائي للاموال المشروعة ليتم اعادة استثمارها بأنشطة اخرى بغض النظر فيما اذا كانت تلك الاموال مشروعة او غير مشروعة أي يتم اعادة ادخال المبالغ في بيئة الاقتصاد بصفة شرعية اذ يكون البنك طرفاً اصلياً مشاركاً في عمليات غسيل الاموال، لذلك تعد المرحلة الاخيرة من اصعب المراحل اكتشافاً وتمييزاً كون ان هذه الاموال قد خضعت لعدة مستويات من التدوير اذا ان اجمالي هذه العمليات قد يمتد لسنوات عدة.

ويمكن القول بأن المراحل الثلاث غالبا ما تميز عمليات غسيل الأموال ولكن في كثير من الاحيان تتداخل مع بعضها البعض ويصعب فرزها . والشكل (٣) يوضح المراحل الرئيسة لعملية غسيل الاموال .

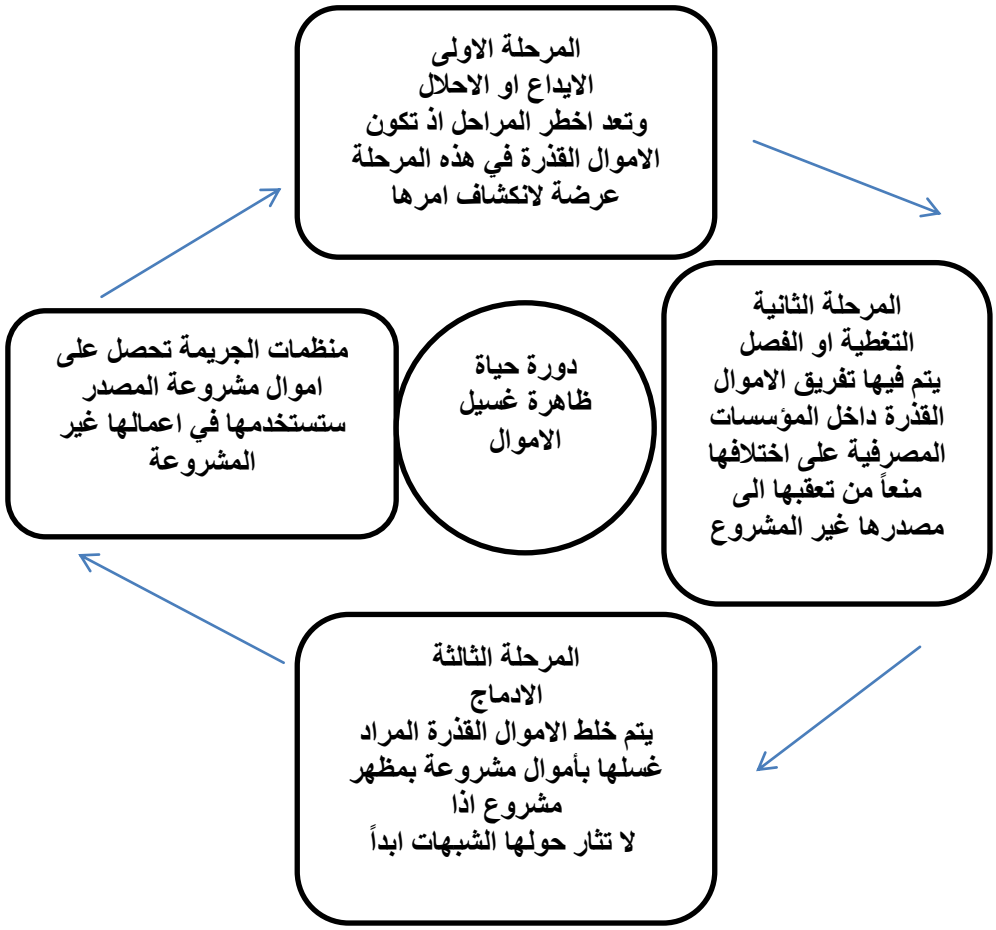

الشكل (٣)

المراحل الرئيسة لعملية غسيل الاموال ضمن الاتجاه التقليدي

المصدر: من اعداد الباحث بتصرف بالاستناد الى نائل صالح ،جريمة غسيل الاموال ، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٢، ص٧٥.

٢- أساليب غسيل الاموال

وهي الطرق المختلفة التي يرتكبها غاسلي الاموال لإخفاء الاصل الحقيقي للاموال واظهارها في صورة مشروعة وتتضمن نوعين من الاساليب :

أ)الاساليب التقليدية وتشمل ما يأتي [٢٢] :

- **الايداع والتحويل عن طريق المصارف:** تؤدي المصارف دوراً رئيساً في تلك العمليات المشبوهة مما قد يؤدي الى ان تصبح هذه المصارف طرفا فعالا فيها ، اذ يمكن لغاسلي الاموال اخفاء العائدات غير المشروعة عن طريق ايداعها في احد المصارف ثم في مرحلة تالية يتم تحويلها الى احد البنوك الموجودة في الخارج.

- **اعادة الاقتراض** : يتم ايداع الاموال غير المشروعة لدى اي بلد خارجي تتوافر فيه مزايا معينة ، مثل عدم وجود ضرائب على الدخل ، وانعدام الرقابة على البنوك وسهولة تأسيس او شراء الشركات فضلا عن الاستقرار السياسي والنقدي وتوافر وسائل الاتصال الحديثة وعندئذ يطلب احد الاشخاص قرضا من احد البنوك المحلية في بلد اخر بضمان تلك الاموال المودعة في بنك البلد الاجنبي .

- **استعمال المؤسسات المالية غير المصرفية** : والتي تؤدي دورا في عمليات تبادل الاموال ، سواء عن طريق المشاركة او المساهمة في هذه العمليات ، مثل شركات الصيرفة وشركات السمسرة العاملة في مجال الاوراق المالية وغيرها ، فقد يلجأ غاسلوا الاموال الى هذه المؤسسات في سبيل اخفاء المصدر الاصلي غير المشروع لهذه الاموال واظهارها في صورة مشروعة وقانونية.

- **الصفقات النقدية** : يمكن ان تتم عملية غسل الاموال من خلال عقد الصفقات النقدية ، كشراء السيارات الباهظة القيمة او القطع الفنية النادرة ، كما يمكن تحويل العملة المحلية الى ذهب او مجوهرات او غيرها من الاموال والتي يمكن بيعها في الخارج ، ثم يتم ايداعها في البلد الاجنبي ذاته.

- **الفواتير المزورة:** قد تتمثل عملية غسل الاموال من خلال شراء او بيع السلع والخدمات بين شركتين عن طريق عمليات صورية يقوم بها غاسل الاموال بشراء سلع من الشركة التي يراد تحويل الاموال اليها وذلك من خلال عدة صور مثل رفع قيمة السلع او الخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول او عن طريق ارسال فواتيرمزورة بصفة كلية فيكون اجمالي المبلغ المدفوع في هذه الحالة يمثل المال المغسول.

ب) الأساليب الحديثة وتشمل ما يأتي :

– **اجهزة الصراف الالي :** يجري استعمال هذه الآلات في غسيل الاموال من خلال اجراء العديد من عمليات الايداع والسحب للاموال القذرة في ذات اليوم ومن عدة اماكن مختلفة وبصورة تضمن عدم انكشاف امرها او لفت الانتباه اليها ، ويلجأ غاسلو الاموال الى هذه الآلات لتجزئة عمليات ايداع الاموال القذرة تحاشياً للالتزامات القانونية التي تخضع اليها المصارف والتي تلزمها بالإبلاغ عن عمليات الايداع التي تتجاوز المبالغ المحددة قانونياً [٢٣].

– **بطاقات الائتمان :** بموجب هذا الاسلوب يتم صرف الاموال من المصارف من خلال ماكينات الصرف الالي بكل مصرف والمنتشرة في جميع انحاء العالم وهي تعد من الاساليب النقدية الحديثة في الانشطة المصرفية اذ تقوم معظم المصارف حالياً بإصدار بطاقات الصرف من اي فرع من فروعها وبالتالي فان غاسل الاموال يقوم بصرف المال من اية ماكنة صرف الي في اي بلد اجنبي ثم يقوم الفرع الذي صرف من ماكنة المال بطلب تحويل المال اليه من فروعه مصدر البطاقة، فيقوم الاخير بالتحويل تلقائيا ويخصم القيمة على حساب زبونه الذي قد يكون قد تهرب بدوره من القيود التي قد تكون مفروضة على التحويلات .[٢٤]

– **البطاقات الذكية :** هي تكنولوجيا نشأت في انكلترا وامتد العمل بها في امريكا ثم باقي دول العالم ولاسيما المتقدمة ، اذ يقوم الكارت الذكي بصرف النقود التي كان قد سبق تحميلها من العميل مباشرة الى القرص المغناطيسي عن طريق ماكنة تحويل الية او اي جهاز اتصال معد لهذا الغرض ، ويزداد الامر خطورة ان للكارت الذكي خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الخاص به.[٢٥] ويمكن لصاحب الحساب بموجب هذا الكارت ان يسحب الاموال الكترونياً خلال لحظات من اي مكان في العالم ، والذي يحدث عملياً ان غاسل الاموال اذا وضع ماله بعملات محلية ليس لها سعر صرف مناسب بالقياس الى العملات الاجنبية ذات الغطاء القوي كالدولار والاسترليني واليورو مثلا فانه يلجأ الى الدول التي تتعامل بهذه العملات ويسحب امواله الكترونياً خارج الحدود دون مخاطرة تذكر ويتمكن من فتح حساب جديد في الخارج بعملة قوية ومصدر مشروع.[٢٦]

-غسيل الاموال باستخدام شبكة الانترنت

تستعمل شبكة الانترنت في هذه الايام لعمليات غسيل الاموال ، وقد زاد في ذلك ظهور التجارة الالكترونية ، وهناك عدد من الاساليب تستعمل فيها شبكة الانترنت في عملية غسيل الاموال من اهمها:

* **بنوك الانترنت:** تستعين الخدمات المصرفية الالكترونية بشبكة الانترنت بهدف خدمة الزبائن وتسهيل تنفيذ اجراءات العمليات المصرفية كتحويل الاموال ودفع الالتزامات والاستفسار عن الرصيد وغيرها ، وتحتاج هذه البنوك لطرح هذه الخدمة عبر الانترنت الى خادم حاسوبي ووسائل اتصال بحيث يقوم العميل بالدخول الى موقع البنك عبر شبكة الانترنت ، وبعد ذلك يدخل العميل على حسابه بواسطة الرقم السري المعطى له من قبل البنك ليقوم بالعمليات المصرفية المختلفة ، اذ يتم استعمال هذه الطريقة في غسيل الاموال بالقيام بعمليات الايداع والتحويل من حساب لآخر ومن بلد لآخر بهدف اضفاء الشرعية على مصدر الاموال القذرة[٢٧].

* **النقود الالكترونية:** ويتم تداولها على عدة اشكال وتستعمل لإجراء بعض عمليات الشراء بمدة قصيرة زمنيا دون اية حواجز او عراقيل جغرافية او مصرفية ، اذ تمرر تلك النقود عبر شبكة الانترنت بصورة فورية دون الحاجة الى وسيط مالي كالبنوك وتكون تلك النقود مخزنة على كارتات تحوي ذاكرة رقمية لذلك فهي تعد من اكثر وسائل النقد والصرف اغراءا لغاسلي الاموال لصعوبة تعقبها ولسرعتها وانخفاض تكلفتها عند تداولها اذا ما تمت مقارنتها بالنقود التقليدية .[٢٨]

مما سبق اعلاه يتبين ان هنالك أساليب كثيرة ومتنوعة يلجأ إليها غاسلوا الأموال يصعب حصرها أو تعدادها لاسيما في زمن التطور التكنولوجي الهائل ، فظاهرة غسيل الأموال مرتهنة دوما بما تتفق عليه عقلية وخيال غاسلي الأموال من أساليب وتقنيات جديدة والشكل (٤) يوضح الاساليب المتنوعة لعمليات غسيل الاموال.

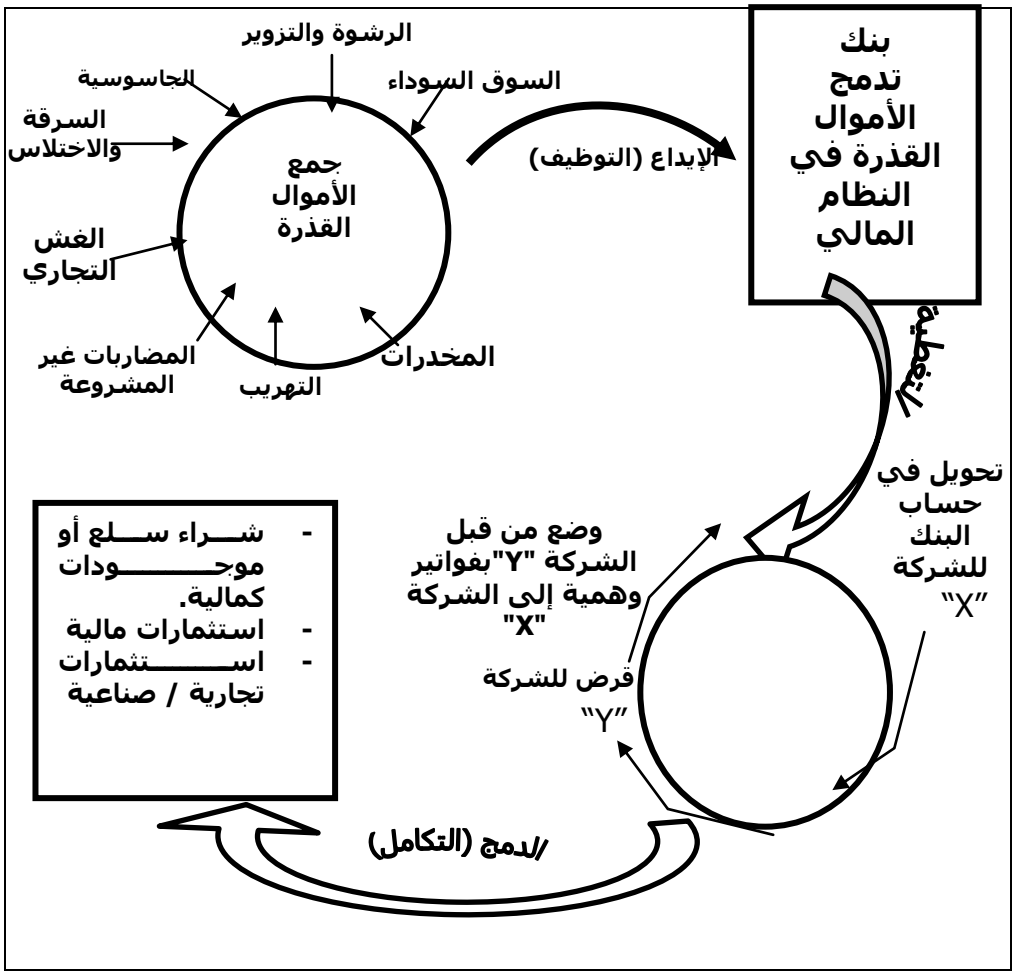

الشكل(٤)

الاساليب المتنوعة لعمليات غسيل الاموال

المصدر: تاج الدين ، ميادة صلاح الدين ، (٢٠٠٥)، " عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، ص٢٦.

٣- أهداف جريمة غسيل الاموال.[٢٩]

أ) ان جماعات غسيل الاموال تسعى الى تحقيق ارباح مادية من وراء تجارتها الاجرامية في السلع والخدمات غير المشروعة وتعمل جاهدة في نفس الوقت على تغطية واخفاء مصدر او اصول هذه الارباح غير المشروعة بحيث تبدو كأنها مشروعة في مظهرها.

ب) تساعد ظاهرة غسيل الاموال جماعة الاجرام المنظم على التغلغل في الاوساط السياسية عن طريق مساندة الساسة في حملاتهم الانتخابية بحيث يصبحون متعاطفين معهم بعد نجاحهم ، ومن ثم يؤدي ذلك الى غض الطرف عن انشطتهم الاجرامية ، اضف الى ذلك انه اذا تمكنت عصابات الجريمة المنظمة من السياسيين في اي دولة فانهم يسيطرون على تلك الدولة بالكامل ، مما يعكس ذلك الاثر الخطير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

ت) تساعد ظاهرة غسيل الاموال الجماعات الاجرامية على التغلغل في المشروعات الاستثمارية ، فيتخذون منها واجهة لإخفاء نشاطهم وتجارتهم الاجرامية ، اما شراء او اقامة هذه المشروعات او الاسهام فيها بحيث تكون لهم غالبية رأس المال ، ومن ثم يرهبون المشروعات الاخرى المنافسة لأنه يهمهم في المقام الاول المحافظة على اصول هذه الاموال ولو بدون تحقيق ارباح فيتهربون بذلك من الضرائب ويقضون ايضاً على المشروعات الاقتصادية الشريفة ، وفي حالة افلاس هذه المشروعات الاخيرة يفرضون هم الاسعار التي يرونها ، وبذلك يدمرون جهاز الثمن المبني على العرض والطلب كأساس للاقتصاد الحر.

ث) تمكين جماعات الاجرام المنظم من افساد الموظفين ولاسيما رجال تطبيق القوانين من رجال الامن وغيرهم عن طريق الرشوة ، وذلك ليؤمنوا عدم ملاحقتهم جنائياً ويعيشوا في حالة مهادنة معهم ، كما تستعمل الجماعات الاجرامية المال طمعاً لإفساد ذمم الشخصيات العامة والسياسية فيصبحون اصحاب سطوة وقوة اقتصادية ، وهذا ما يمكنهم من التغلغل في الاوساط الاقتصادية والسياسية بشكل فعال ومؤثر ومن ثم يستغلون اموالهم في افساد الكيان الاقتصادي عن طريق اشراكها في التجارة المشروعة ، بل يتعدى الافساد الكيان الاقتصادي ليشمل الافساد السياسي والاداري في كل الدول متقدمة كانت ام نامية.

ج) مساعدة الجماعات الاجرامية في الافلات من الملاحقة والمصادرة ، وذلك بتحويل الاموال التي تكتسبها من تجارتها الاجرامية المحرمة عبر الحدود الى دول اخرى وقد يكون ذلك عن طريق وسائل التحويل الالكتروني ، اذ انها لديها من يسهل عليها

هذه المهمة من مؤسساتها المالية وبنوكها المشبوهة ، ومن ثم لا تستفيد الدول المحولة منها هذه الاموال باعتبار انها موطن ومصدر اكتئاب الاموال ، وهذا الامر يؤدي الى تقليل الثقة بالنظامين الاقتصادي والمالي للدولة المحول اليها هذه الاموال (التعاون مع جميع دول العالم في مجال مكافحة جريمة غسيل الاموال لمنع النظام المالي ولاسيما البنوك من ان تستعمل كأداة لغسل الاموال القذرة،وذلك بالمساعدة في تعقيب هذا المال وضبطه).

رابعاً : حجم غسيل الاموال على المستوى العالمي وآثارها الاقتصادية

١- حجم الاموال المغسولة عالمياً

إن أكبر عمليات لغسيل الاموال في العالم تجري في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اذا قدرت الحكومة الامريكية ان الاموال التي يتم غسلها عبر القطاع المصرفي لوحده مابين (٣٠٠-٥٠٠ مليار دولار سنوياً) كما يتراوح حجم الاموال التي يتم غسلها سنويا عبر المراكز المالية بين (٧٥٠ مليار دولار سنوي) الى (١٠٠٠ مليار دولار) ومن جهة اخرى تقدر المصادر العالمية المتخصصة ومنها صندوق النقد الدولي ان الحجم الحالي لعمليات غسيل الاموال يتراوح مابين (٦٢٠ دولار مليار دولار) و(١٦ ترليون دولار) اي بنسبة من(٢%) الى (٥%) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، اما في روسيا فان اغلب الاموال المغسولة تأتي من الرشاوى الحكومية والفساد الاداري والمخدرات والجريمة المنظمة وتتراوح ما بين (٢٥%) و(٥٠%) من الناتج المحلي الاجمالي لروسيا و(١%) لجمهورية تشيك و(٧%) الى(١٣%) لبريطانيا من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول ، كما تعد سويسرا والمكسيك ملاذا كبيرا لغسيل الاموال ومن جهة اخرى تشير المعلومات انه منذ نهاية عام ١٩٩٣ ، حين انشأت وحدة المخابرات المالية البلجيكية وحتى منتصف عام ١٩٩٨ الى ان اكثر من ١٤١٦ قضية غسيل اموال قد احيلت للقضاء بقيمة ٣ مليار دولار ، اما في الدنمارك فقد قدرت الاموال التي تم غسلها بحدود ٥٦٥ مليون دولار وكذلك ٢ مليون دولار اعيد دفعها مرة اخرى الى اصحاب الاموال المغسولة وفي لوكسمبورغ تم غسل حوالي ٦٤٧ مليون دولار وقد تم ضبط هذه القضايا جميعها بالملاحقة القانونية [٣٠] ، ويلاحظ من بعض الدراسات والتقارير ضخامة نسبة حجم الاموال غير المشروعة مقارنةً بحجم الناتج القومي الاجمالي اذ تبلغ هذه النسبة (٨,٥١%) في الولايات المتحدة الامريكية ، ٧,٥%) في ايطاليا ،(٦,٥%) في بيرو ويحدث نفس الشيء في معظم دول

امريكا اللاتينية، حيث ان هناك (٩) ترليون دولار امريكي من انتاج العالم ينفق على الاقتصاد الخفي او الصفقات التي لا تخضع للضرائب ولاتسجل في الدفاتر الرسمية وتضم الدخل القانوني غير المسجل للصفقات المدفوعة نقداً من جهة والدخل غير القانوني لنشاطات كتهريب المخدرات والاسلحة وغيرها، من جهة اخرى ، اذ تبلغ ارباح الجريمة المنظمة بكل اشكالها(٥) ترليون دولار سنوياً، بينما يقدر الخبراء بنشاط التجارة بالمخدرات بما قيمته (٤) مليار دولار سنوياً اي ما يعادل ناتج النفط العالمي ، وتقدره الامم المتحدة بما لا يقل عن (٩%) من حجم التجارة الدولية.[٣١]

ويكن توضيح نسبة مشاركة بعض دول العالم في عمليات غسيل الاموال من خلال الجدول (٢)

الجدول (٢)

نسبة مشاركة بعض دول العالم في عمليات غسيل الاموال

ت	الدولة	مليار/ سنة	النسبة بالاجمالي
١	الولايات المتحدة	١٣٢٠	٤٦,٣
٢	ايطاليا	١٥٠	٥,٣
٣	روسيا	١٤٧	٥,٢
٤	الصين	١٣١	٤,٦
٥	المانيا	١٢٨	٤,٥
٦	فرنسا	١٢٥	٤,٤
٧	رومانيا	١١٦	٤,١
٨	كندا	٨٢	٢,٩
٩	المملكة المتحدة	٦٩	٢,٤
١٠	هونغ كونغ	٦٣	٢,٢
١١	اسبانيا	٥٦	٢

١٢	اخرى	٤٦٣	١٦,١
الاجمالي		٢٨٥٠	١٠٠

المصدر: محمد علي ابراهيم العامري،ظاهرة غسيل الاموال،المفهوم ، دور المصارف، الاثار، سبل المعالجة، الندوة الـ(١٦) من سلسلة الندوات التي اقامها مكتب الاستشارات، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الثاني،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد،٢٠٠٥،ص١١٧.

ويمكن توضيح حجم الاموال المغسولة سنوياً في بلدان مختارة عبر القطاع المصرفي بالجدول (٣).

الجدول(٣)

حجم الاموال المغسولة في بلدان مختار عبر القطاع المصرفي سنوياً

(مليار دولار)

ت	الدولة	المبلغ
١	سويسرا	٣٤٥
٢	منطقة جزر الهاما الكاريبي	٣٤٢
٣	لوكسنبورج	٣٢٧
٤	امريكا	٣٠٠
٥	جزر الهاما	١٥٥
الاجمالي		١٤٦٩

المصدر: زهير سعيد الربيعي ، غسيل الاموال، مكتبة الفلاح، الامارات، ٢٠٠٥، ص٧١.

٢-آثار غسيل الاموال على التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى

أ) ارتفاع معدل التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية : تساهم عمليات غسيل الاموال في ارتفاع المستوى العام للأسعار وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، اذ يزداد الطلب على العملات الاجنبية ليتم تحويلها الى الخارج فضلا عن تأثر السلع

المستوردة بانخفاض قيمة العملة المحلية اذ ترتفع اسعارها كما يزداد الطلب الاستهلاكي غير الرشيد على بعض السلع غير الانتاجية ، كما تؤدي عمليات غسيل الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[٣٢] ، كما تؤدي عمليات غسيل الاموال الى تدهور قيمة العملة الوطنية بسبب تهريب الاموال فيرتفع الطلب على العملات الاجنبية التي يتم تحويل الاموال المهربة اليها بقصد الايداع في الخارج بالبنوك ومن ثم تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية .[٣٣]، وتؤدي عمليات غسيل الاموال الى انخفاض قيمة سعر الصرف اذ يرتفع الطلب على العملات الاجنبية لتحويلها للإيداع في بنوك خارج البلاد او استثمارها هناك ومن ثم زيادة العرض للعملة الوطنية مما يؤدي الى انخفاض قيمتها مقابل العملات الاجنبية تماشيا مع سوق العرض والطلب، ويرتفع معدل التضخم بسبب ارتفاع مستوى الانفاق وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين لاسيما ذوي الدخل المحدود.[٣٤]

ب) الاثار على المتغيرات الاقتصادية الاخرى:

- **انخفاض الدخل القومي** : تؤدي عمليات غسيل الاموال الى هروب رؤوس الاموال الى خارج الدولة والتي تعد احد اهم عناصر الانتاج مما يعيق انتاج السلع والخدمات وينعكس ذلك سلباً على الدخل القومي بالانخفاض ، ولقد اشارت عدد من الدراسات المتخصصة التي اجريت على الدخول غير المشروعة ان هذه الدخول اثرت على انتاجية العديد من الاقتصاديات لدرجة ان معدلات التراجع في بعض هذه الاقتصاديات بلغ ٢٧% .[٣٥]

- **انخفاض معدل الادخار:** ان الاموال الناتجة عن غسيل الاموال هي اموال عابرة تدخل المنظومة الاقتصادية طلباً للشرعية وبمجرد حصولها عليها يتم سحبها من النظام المالي حيث تهرب الى الخارج وتودع في المصارف الخارجية دون ان توجه الى قنوات الاستثمار داخل البلاد مما يدفع الى الاقتراض من الخارج ومن ثم زيادة المديونية الخارجية .[٣٦]

- **تشويه المنافسة** : تؤثر عمليات غسيل الاموال على الاقتصاد الجزئي لاسيما مؤسسات القطاع الخاص ، اذ يتجه غاسلوا الاموال الى انشاء شركات وهمية توفر المنتجات بأسعار اقل من تكلفتها الحقيقية مما يؤثر على الوضع التنافسي للمؤسسات الاقتصادية الشرعية ويهدد بقاءها واستمرارها فضلا عن خلق فوضى حقيقية في الاسواق .[٣٧]

- **افساد مناخ الاستثمار:** يقوم غاسلوا الاموال بإنشاء مشروعات غير مجدية

اقتصادياً فهدفهم الاساس اضفاء المشروعية على اموالهم القذرة ، ففي بعض البلدان يتم تمويل قطاعات اقتصادية مثل الفنادق من قبل غاسلوا الاموال عندما لا تعود هذه المشاريع تروق لهم فانهم يتخلون عنها متسببين بانهيارها وغير مهتمين بالأضرار الخطيرة على الاقتصاد.[٣٨]

– **خسارة الايرادات الضريبية :** يعد التهرب الضريبي اسلوباً من اساليب غسيل الاموال والذي يخفض الايرادات الحكومية ويجعل عملية جبايتها صعبة ، فضلا عن دفع الحكومة لفرض ضرائب جديدة على الشعب ، كما حصل في الارجنتين والبرازيل وغيرها من الدول التي وقعت في فخ المديونية ومن سطو المتعاملين بهذه الاموال القذرة .[٣٩]

– **ارتفاع معدلات البطالة :** بسبب تهريب الاموال خارج البلاد عير القنوات المصرفية يتم نقل جزء كبير من الدخل القومي الى البلدان الاخرى فتعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الانفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل ، فتزداد البطالة بظل الزيادة السنوية باعداد الخريجيين من الجامعات فضلا عن من يبحث عن العمل من غير الخريجيين ، ما يؤدي الى ازدياد معدلات البطالة، وقد بينت الدراسات ان معدلات البطالة تكون مرتفعة في الدول التي يرتفع فيها غسيل الاموال باستثناء اليابان اذ تتراوح المعدلات بين (١٢,٦%) في فرنسا و(٦,١%) في امريكا، بعكس الدول التي تنخفض فيها عمليات غسل الاموال فتنخفض معدلات البطالة فيها ، كما في الدنمارك والنرويج .[٤٠]

– **تشويه صورة المؤسسات المالية :** ويتم ذلك من خلال عدم الاستقرار وارتفاع درجة المخاطر بالنسبة لنوعية الاصول التي تديرها المؤسسات المالية بما يؤثر على المتغيرات النقدية.[٤١]، كذلك تؤدي عمليات غسيل الاموال الى انتشار الفساد المالي نتيجة تفاعل غاسلي الاموال مع العاملين في الدولة والمصارف وحصولهم على مواقع ادارية عليا بما يحميهم من المسائلة القانونية وعدم خوفهم من السقوط بأيدي الاجهزة الامنية القانونية.[٤٢]

– **العجز في ميزان المدفوعات:** ان غسيل الاموال يؤدي الى زيادة حجم الواردات الاجنبية ولجوء الدول الى الاقتراض من الخارج فتزايد عمليات غسيل الاموال يعمق العجز في ميزان المدفوعات من خلال ضعف الاستثمارات المحلية والاجنبية وما يترتب على ذلك من انخفاض الانتاجية وانخفاض حجم الصادرات وتزايد الواردات وضعف القدرة التنافسية والتلاعب في قيمة الصفقات التجارية .[٤٣]

– **تشويه نمط الانفاق والاستهلاك:** ان تسريب الاموال التي تم غسلها الى الاقتصاد القومي يؤدي الى تشويه في نمط الانفاق والاستهلاك بسبب نقص المدخرات اللازمة للاستثمار ممايؤدي الى حرمان النشاطات الاقتصادية من الاستثمار المفيد للمجتمع (٤٤).

– **اعاقة خطط التنمية :** اذ يفشل المخططون في وضع الاستراتيجية للدولة وذلك لان الارقام الخاصة بالإيرادات والمصروفات والدخل القومي تكون مشوهة وغير صحيحة.(٤٥)

المبحث الثاني

الاطار النظري للتضخم

اولا: تعريف التضخم وتفسير مفهومه في الفكر الاقتصادي

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، وينتج التضخم عن الاختلال الناشئ بين قوى العرض و الطلب سواء كان هذا الاختلال ناتجا عن زيادة كمية النقد المتداولة بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في حجم الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن دور التوقعات المستقبلية واثرها في رفع درجات التضخم ويعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية وتعد نسبته في الاقتصاد دليل على مدى قوة السياسة النقدية وسلامتها كما انه لا يقل أهمية عن بقية الظواهر الأخرى من حيث أثره الكبير و دوره الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، كما ان التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات العالمية بصورة عامة و الاقتصاديات النامية بصورة خاصة لما ينجم عنه من أثار اقتصادية و اجتماعية خطيرة (٤٦)، وعلى الرغم من ان التضخم من أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعاً الا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن وضع تعريف موحد له، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم اذ يستعمل هذا الاصطلاح لوصف اوضاع اقتصادية مختلفة منها (٤٧):

ان تفسير ظاهرة التضخم يمكن اختصارها حسب المدارس الاقتصادية المختلفة ومن أهمها: (٤٨)

أ) المدرسة الكينزية : ركزت المدرسة الكينزية على جانب الطلب لتفسير التضخم اذ اشارت الى ان سوق العمل يؤدي دوراً في ارتفاع مستوى الاسعار(التضخم) من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات والذي يحتاج في نفس الوقت الى قوى عاملة لإنتاج

هذه السلع والخدمات ، وبالتالي عند تشغيل العمالة وتوفير الاجور لدى عمالة لديها معدل حدي للادخار منخفض وفي نفس الوقت معدل حدي للاستهلاك مرتفع فان هذا سوف يدفع مستوى التضخم الى اعلى ، كما اشارت المدرسة الكينزية الى ان هنالك عوامل تساعد في زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات مثل الكوارث والحروب مما يساعد على زيادة مستوى الاسعار لاسيما اذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته التشغيلية ، اذ يؤدي ذلك الوضع الى رفع الاسعار ومن ثم تحقيق ارباح للشركات المنتجة مما يزيد من الطلب على العمالة مما يدفع مستوى الطلب الى الزيادة مرة اخرى ومن ثم زيادة مستوى التضخم بالاقتصاد.

ب) المدرسة النقدية : اعتمدت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود وتشير الى انه في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابت فان زيادة النقود تؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار ، هذا يعني ايضا انه على وفق التوازن بين السوق السلعية والسوق النقدية عندما يتساوى سوق النقود مع سوق السلع فان زيادة العرض في سوق النقود يؤدي الى زيادة الطلب في سوق السلع ومن ثم يرتفع مستوى الاسعار مادام السعر دالة لعرض النقود وهذا يعني من خلال ما سبق فان مستوى الاسعار يزداد بزيادة حجم عرض النقود او يمكن خفض مستوى الاسعار من خلال خفض حجم عرض النقود.

ت) مدرسة التقليديين الجدد : ضمنت هذه النظرية اسلوب منحنى فيليب اذ يؤدي انخفاض معدل البطالة الى زيادة مستوى التضخم والعكس صحيح بحكم ان التضخم دالة لمستوى البطالة ، ومن ثم فان انخفاض البطالة يكون ناتجاً عن زيادة الطلب على العمالة المنبثق اساسا من زيادة الطلب في سوق السلع مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار.

ث) المدرسة الهيكلية : ركزت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم على جانب العرض وذلك من ناحية مرونة بعض منتجات القطاعات الاقتصادية (مثل القطاع الزراعي والصناعي) اذ ان القطاعات ذات مرونة العرض الضعيفة يؤدي الى زيادة الطلب فيها الى زيادة مستوى الاسعار نتيجة لعدم تمكن هذه القطاعات من زيادة الانتاج ومواكبة زيادة الطلب في المدى القصير ولاسيما في القطاع الزراعي.

ثانياً : أسباب وأنواع التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة من أهمها [٤٩]:

أ- تضخم ناشئ عن التكاليف : ينشأ هذا النوع بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في

الشركات الصناعية او غير الصناعية كمساهمة ادارة الشركات في رفع رواتب واجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الانتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الاجور.

ب- **تضخم ناشئ عن الطلب** : ينشأ هذا النوع من التضخم عند زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات ، اذ ان ارتفاع الطلب الكلي لاتقابله زيادة في الانتاج ، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

ت- **تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد او تغيرات في الطلب النقدي** ، وان كان هذا الطلب مفرطاً او لم يكن هناك تركز اقتصادي ، اذ ان الاسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

ث- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي** تجاه دول اخرى تمارس من قبل قوى خارجية ، ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الاسعار بمعدلات غير معقولة .

ج- **زيادة الفوائد النقدية** : يرجع بعض الباحثين مؤخرا ان الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الانتاجية او الحقيقية من احد اكبر اسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد ، وهذا ليس غريباً فالاقتصادي آدم سمث عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثروة الامم (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

٢- أنواع التضخم

هناك انواع عديدة من التضخم ابرزها [٥٠] :

أ- **التضخم الحقيقي او الصحيح او الاصيل**

هو الذي يتحقق حين لايقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الانتاج ولذلك فان اثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للاسعار وحسب اعتقاد كينز ان مرونة الانتاج هنا تكون صفر عند مستوى معين بالنسبة الى التغيرات في الطلب الكلي.

ب- التضخم الزاحف

هو الذي يتصف بارتفاع بسيط وبطيء في الاسعار حتى خلال فترات يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً وقد تصل هذه الفترات الى ١٠ سنوات تكون الزيادة في الاسعار ١٥% .

ت- التضخم الجامح

يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش او مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي الى اخر او في الفترات التي تعقب الحروب وتفقد النقود احدى وظائفها كمستودع للقيمة ، لذلك يعد هذا النوع من التضخم من اسوء انواع التضخم اذ يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.

ث- التضخم المكبوت

يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه ، اذ تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الانفاق العام للدولة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد ، فتلجأ الدولة الى التدخل من اجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد ، وكأن الدولة بذلك كبتت تحول الفجوة بين الطلب الاكبر والعرض الاقل وهذا ما يؤدي الى ظهور الاسواق السوداء.

ج- التضخم المستورد

هو التضخم الناجم عن تأثير العوامل الخارجية ذات الصلة بارتفاع مستوى الاسعار العالمي على زيادة مستوى الاسعار في السوق المحلي.

ثالثاً :آثارالتضخم

للتضخم العديد من الآثار من أهمها [٥١] :

أ- فقدان أحد أهم وظائف النقود وهي كونها مخزناً للقيمة ووسيطاً للتبادل.

ب- اضطراب المعاملات بين الناس (الدائنين والمدينين ، البائعين والمشترين) .

ت- تخلي المواطنين عن عملتهم الوطنية ولجوئهم الى عملات اخرى .

ث- اعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع .

ج- تعرض المنافسة المحلية الى منافسة شديدة من الخارج .

ح- ازدياد عجز ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الطلب على السلع المحلية وزيادة الطلب على السلع المستوردة.

خ- ان ارتفاع الاسعار المستمر يؤدي الى انتشار القيم اللاأخلاقية كالرشوة والفساد الاداري والتهرب الضريبي وقد يشجع ذلك الى اللجوء الى عمليات غسيل الاموال واتساع نطاقها .

المبحث الثالث

تحليل آثار غسيل الاموال على التضخم في العراق

اولاً : ظاهرة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي

١- ظاهرة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي قبل عام ٢٠٠٣

لم تكن ظاهرة غسيل الاموال في الاقتصاد العراقي معروفة في عقدي السبعينيات والثمانينيات رغم وجود اموال متحصلة من اعمال غير مشروعة مثل الرشاوى والتهريب اوالفساد الاداري والمالي ، الا انها حالات يسيرة وتأخذ اشكالاً فردية ، لايمكن النظر اليها او التعامل معها على اساس انها ظاهرة ملموسة ، اما في عقد التسعينيات ومارافقها من ظروف مر بها العراق وتدمير اقتصاده الوطني واضعاف قدرته بسبب الحصار الاقتصادي ، الذي ادى الى تدهور القطاعات الانتاجية في توفير السلع والخدمات ، وظهور السوق السوداء ، وظهور عمليات التهريب بكافة اشكالها فان كل هذه المتغيرات ، خلقت جواً مساعداً لتزايد الانشطة غير الرسمية ،وظهور عمليات غسيل الاموال ، وتشير السجلات الرسمية الى انه في عام ١٩٩١ ، تم تهريب سلع الى خارج العراق بمبلغ (٢٧,٩٩٢) مليون دينار عراقي ، اي ما يعادل (٢) مليون دولار ، وهذه البيانات هي المسجلة فقط ، ولاتشمل الحالات التي يتم فيها الكشف عنها مع الاخذ بالحسبان وجود عشرات من الاشخاص ، يمارسون هذه النشاطات ويستطيعون غسلها وادخالها في الاقتصاد من خلال شراء العقارات والمركبات والاستثمار في مشاريع صناعية.[٥٢]

٢- ظاهرة غسيل الاموال في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ان التغيرات التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ ، وماشهده العراق من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وغياب الدولة ومؤسساتها ، وماخلفه الاحتلال من تدمير للبنى التحتية وانكشاف العراق على محيطه الخارجي ، جعل العراق ساحة لجرائم غسيل الاموال ، على وفق تقرير اعدته ارنست آن يونغ عن تتبع ايرادات النفط العراقي تم اكتشاف مبلغ (٢١١ مليون دولار) ، من هذه الايرادات اودعت في حسابات وهمية وغير قانونية [٥٣] ، فصلاً عن تسلم بعض المسؤولين في شمال العراق من سلطة التحالف مبلغ خوالي (١,٨) مليار دولار ، مقابل التكتم عن سرقات يقوم بها التحالف خلال عقود عملية اعمار العراق ثم اتجه المسؤولين الى غسل هذه الاموال في البنوك السويسرية [٥٤].

٣-العوامل المساعدة في تهيئة البيئة الملائمة لغسيل الاموال في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ان من ابرز العوامل التي هيأت البيئة الملائمة لغسيل الاموال في الاقتصاد العراقي تم ذلك بفعل تفاعل عوامل داخلية وخارجية ساهمت بخلق بيئة ملائمة لنمو ظاهرة غسيل الاموال وجعل العراق ارض خصبة وملاذ

امن للقيام بالجريمة وغسيل الاموال من قبل المافيات العالمية [٥٥]:

أ- العوامل الداخلية : ظهرت تلك العوامل بعد عام ٢٠٠٣ وتوقف الوحدات الانتاجية والاقتصادية وانتشار السوق السوداء وتدمير البنى التحتية ، وعمليات السلب والنهب وعدم وجود سياسات اقتصادية ومستقرة وواضحة المعالم وشيوع تجارة الممنوعات وارتفاع معدلات الجريمة.

ب- العوامل الخارجية : ساهم غياب الدولة ومؤسساتها القانونية والرقابية بفتح حدود العراق على مصراعيها وانفتاح السوق العراقية على الخارج بدون شرط او قيد ساعد على دخول السلع والبضائع الممنوعة والرديئة ، وتفشي ظاهرة الاغراق فضلاً عن سهولة تداول الاموال وتحويلها الى الخارج.

يكاد العراق ان يكون مرشحا لأن يكون بيئة مناسبة لمثل هذه العمليات بالرغم من عدم وجود احصاءات رسمية عن حجم عمليات غسيل الاموال فيه وذلك لأسباب عديدة ابرزها:[٥٦]

- انتشار العمليات الارهابية وما يصاحبها من عمليات خطف يحصل الخاطفون من ورائها على اموال ضخمة كفدية للإفراج عن المخطوفين وكذلك السطو على المصارف والبنوك او مصادرة الاموال الضخمة المحمولة في سيارات هذه المصارف بقوة السلاح، وغير ذلك من العمليات وهي عمليات تؤدي الى تولد كميات ضخمة من الاموال القذرة التي تتطلب غسيلها لاحقا لإضفاء الشرعية القانونية عليها وجعلها قابلة للتوظيف والتداول والاستثمار من جديد بكل يسروسهولة.

- انتشار الفساد المالي والاداري وارتفاع معدلات عمليات الاستحواذ على المال العام بطرق واساليب مختلفة يقابله تلكؤ واضح من قبل السلطات التنفيذية في القبض على المفسدين وتقديمهم للقضاء العادل ويصاحب ذلك انعدام التشريعات القانونية او عدم تفعيلها بما يتناسب مع حجم هذه الجرائم او اتساعها وتغلغلها في مختلف دوائر ومؤسسات الدولة.

- وجود الاموال العراقية المنهوبة من قبل عناصر النظام السابق ومن غيرهم التي هربت الى خارج العراق او بقيت مخبأة على شكل عملات اجنبية او موظفة في مشاريع ذات واجهات شرعية يمكن اعادة غسيلها واعادة توظيفها في مشاريع اقتصادية جديدة.

- انتشار وتوسع الصراعات السياسية والعرقية والطائفية وبروز الجماعات المسلحة المختلفة وتصاعد صراعاتها العسكرية والاعلامية، وهذا ما يتطلب الحصول على اموال ضخمة لإدامة الصراع من اجل البقاء.

– ضعف الرقابة على الحدود الدولية وعدم توفر الدعم المادي والمعنوي للقوات المشرفة على نقاط التفتيش والسيطرة فضلا عن عدم توفر الاجهزة والمعدات التقنية الحديثة التي يمكن من خلالها اجراء لتفتيش الدقيق للأشخاص والسلع والبضائع ذهابا وإيابا.

– تدني مستويات التعاون والمشاركة في الانشطة الاقليمية والدولية للحد من تداعيات الجريمة المنظمة بشكل عام وجرائم غسل الاموال بشكل خاص، ما يقتضي تفعيل المشاركة في هذه النشاطات وارسال العديد من المتدربين الى خارج العراق للحصول على خبرات حقيقية في هذا المجال.

٤– مصادر الاموال القذرة في العراق

ان أبرز مصادر الاموال غير المشروعة في العراق هي [٥٧] :

١- سرقات المصارف والبنوك بعد احتلال العراق .
٢- سرقة وتهريب الآثار الوطنية وبيعها في الاسواق العالمية .
٣- تهريب النفط ومشتقاته الى الخارج .
٤- تهريب المصانع والمكائن والآلات والمعدات الى الخارج .
٥- الفساد المالي والاداري في أجهزة الدولة ، بما فيها عمليات الاختلاس الكبيرة للاموال المخصصة للمشاريع
٦- الخدمية واعادة الاعمار .
٧- الاموال المتأتية من جرائم المخدرات والسطو والخطف والغش الصناعي والتجاري وانتشار الشركات الوهمية.

٨– تجارة المخدرات

أسهمت الحرب الأخيرة في العراق في تغيير التركيبة الاجتماعية ، فجعلت الأعمال غير المشروعة أحد العناصر المهمة لدى المفسدين منهم ، لاسيما تجارة المخدرات وتعاطيها ، وكان للفساد وغياب سيادة القانون الدور الرئيس في ذلك ، وقد أدت الفوضى التجارية الناجمة عن سياسات تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدها الحاكم الأمريكي (برايمر) إلى تدفق البضائع والسلع من أغلب المنافذ الحدودية للبلد ومن مختلف دول العالم ، دون أن يكون هناك دورٌ للأجهزة الرقابية والأمنية للحد من ذلك، فضلاً عن ذلك يعد العراق ممراً استراتيجياً لهذه التجارة غير المشروعة، التي تأتي من أفغانستان وإيران عبر العراق إلى دول الخليج العربي ، مما أثر سلبياً على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق ، وتشير إحصائية لوزارة الصحة العراقية عام ٢٠٠٥ ، إلى إن أكثر من (٢٤) ألف عراقي تعاطوا المخدرات.[٥٨]

٩– تزوير العملة العراقية

ازدادت عمليات التزوير في العراق بعد الحرب الأخيرة في ظل غياب سلطة القانون، اذ تفاقمت بعد ٢٠٠٣ اذ تم سرقة معدات

ومستلزمات الطبع من دار النهرين للطباعة ما ادى الى اغراق السوق العراقي بالعملات المزيفة [٥٩].

١٠-**الانفتاح الاقتصادي** الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ والمتمثل بالسماح للمستثمر الاجنبي ان يستثمر بالعراق والسماح له بإدخال واحراج رؤوس الاموال كما سمح المشرع للمستثمر الاجنبي ان يستثمر في قطاعات المصارف وسوق الاوراق المالية ، كل هذا جعل العراق مفتوحاً على مصراعيه امام المافيا العالمية لمزاولة عمليات غسيل الاموال في العراق(حجم الاموال غير المشروعة).[٦٠]

ثانياً : حجم الاموال القذرة وأثرها على معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

١- حجم الاموال القذرة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

لا توجد مؤشرات تدل على ظهور حالات غسيل الاموال خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي في العراق ، وان كانت هناك اموال متحصلة عن اعمال غير مشروعة وبعض اشكال الجرائم مثل الرشاوي او التهريب او الفساد الاداري والمالي ، ولكنها كانت محدودة جداً، وفي تسعينيات القرن الماضي بدأ الاقتصاد العراقي يستشعر بوجود مثل هذه الظاهرة.

اما بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد كانت للتطورات والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية دوراً بارزاً في ظهور ظاهرة غسيل الاموال في العراق وتطورها بصورة مطردة بعد العام المذكور، والجدول (٤) يبين حجم غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) ، اذ ارتفع حجم عمليات غسيل الاموال في العراق بشكل متزايد من (٤,٦) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ الى (١٤,٩) ترليون دينار عام ٢٠٠٦ والى (٢٠,٣) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ ، ثم الى (٣٤,٨) ترليون دينار عام ٢٠١١، والذي يمثل الحد الاعلى لحجم الاموال المغسولة (القذرة) خلال مدة الدراسة وبنسبة ارتفاع بلغت (٦٥٧%) عن حجم الاموال المغسولة عام ٢٠٠٣ (بداية المدة) ، وذلك للارتفاع المستمر وبصورة مطردة لحجم الدخول غير المشروعة في العراق خلال سنوات الدراسة.

الجدول (٤)

حجم عمليات غسيل الأموال في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١١) بالمليون دينار

السنوات	حجم عمليات غسيل الأموال
٢٠٠٣	٤٦١٥٣٨٣
٢٠٠٤	٨٣٠٤٧١٥،٩
٢٠٠٥	١١٤٧١٢٤١،٣
٢٠٠٦	١٤٩١١٧٢٠،٩
٢٠٠٧	١٧٣٨٧،١
٢٠٠٨	٢٤٣٣٣٢٣٢،١
٢٠٠٩	٢٠٣٨٠١٨١،١
٢٠١٠	٢٦٠٦٦٥٣٩،٨
٢٠١١	٣٤٨٩٣٦١٢،٧
المتوسط السنوي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)	١٦١١٠٤٤٦

المصدر: مصطفى راشد علي ، "ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ،٢٠١٢، ص ١٣١.

٢- معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

الجدول (٥)

معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)%

السنوات	معدل التضخم %
٢٠٠٣	١٦,٣
٢٠٠٤	٢٦,١
٢٠٠٥	٣٠,٩
٢٠٠٦	٥٣
٢٠٠٧	٣٠,٨
٢٠٠٨	١٢,٧
٢٠٠٩	٥٥,٦
٢٠١٠	٢٢
٢٠١١	٢٣

المصدر: - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة.

-البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث،النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٣-٢٠١٣).

يوضح الجدول (٥) معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) وتطورها بشكل متذبذب نحو الارتفاع ، فقد ارتفع معدل التضخم بشكل متواصل في الاعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧) عن معدل التضخم عام ٢٠٠٣ والبالغ (١٦,٣%) كما موضح في الجدول ، لكنه انخفض عام ٢٠٠٨ الى (١٢,٧%) بسبب اغراق الاسواق المحلية وبشكل كبير بمختلف البضائع والمنتجات الزراعية والصناعية ومن مختلف المناشيء بدون قيود او ضوابط ، لفتح الحدود على مصارعها امام المنتجات الاجنبية ، واشتداد حالات المنافسة الاجنبية للاستحواذ على السوق العراقية من خلال البيع بأقل الاسعار

(منافسة سعرية) ، مما أثر في انخفاض المستوى العام لأسعار مختلف السلع والخدمات ، ثم عاد معدل التضخم الى الارتفاع من جديد في الاعوام اللاحقة (٢٠٠٩-٢٠١١) ، ليصل الى اعلى حداً له عام ٢٠٠٩ والبالغ (٥٥,٦%) ، ثم انخفض المعدل نسبياً عامي (□□□□،٢٠١١) عن عام ٢٠٠٩ ، الا انه بقي اعلى من معدل عام ٢٠٠٣ ، وذلك لتفاقم الازمات ذات الطابع الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ التي عززت من حدة الفساد الاداري والمالي في اجهزة ومؤسسات الدولة ، وحلقات النشاط الاقتصادي الاخرى ، والتي أثرت في تزايد حالات غسيل الاموال وبالتالي تزايد موجات التضخم.

٣- تأثير عمليات غسيل الاموال في تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

بلغ المتوسط السنوي لحجم عمليات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) نحو(١٦,١) ترليون دينار، كما ورد في الجدول (٤) . وقد تزايد هذا المعدل من (٨,١) ترليون دينار في السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥) الى (١٣) و(٢٧,١) ترليون دينار في السنوات اللاحقة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) و(٢٠٠٩-٢٠١١) على التوالي ، كما مبين في الجدول (٦) ، وذلك للارتفاع المستمر وبصورة مطردة لحجم الدخول غير المشروعة في العراق خلال سنوات الدراسة ، في وقت شهدت فيه نسب التضخم الارتفاع المتواصل وبشكل متزامن مع ارتفاع المتوسط السنوي لحجم عمليات غسيل الاموال للمراحل الزمنية اعلاه من المدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، فقد ازدادت النسبة المتوسطة لمعدل التضخم في العراق من (٢٤,٤%) في السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥) الى (٣٢,١%) و(٣٤%) في السنـــــوات اللاحـــــــقة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) و(٢٠٠٩-٢٠١١) على التوالي كما يشير الجدول (٦) أدناه:

الجدول (٦)

المتوسط السنوي لحجم عمليات غسيل الاموال والنسبة المتوسطة لمعدلات التضخم في العراق خلال سنوات المدة (٢٠٠٣-٢٠١١)

السنوات	المتوسط السنوي لحجم عمليات غسيل الاموال (مليون دينار)	النسبة المتوسطة لمعدل التضخم (%)
٢٠٠٣-٢٠٠٥	٨١٣٠٤٤٧	٢٤,٤
٢٠٠٦-٢٠٠٨	١٣٠٨٧٤٤٧	٣٢,١
٢٠٠٩-٢٠١١	٢٧١١٣٤٤٥	٣٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجداول (٤ و ٥) .

يتضح مما ورد التأثير المباشر لعمليات غسيل الاموال على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

ان تزايد عمليات غسيل الاموال ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم خلال مدة الدراسة، يعود الى العديد من الاسباب لعل من اهمها الاجراءات التي اتخذتها الدولة قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ، منها لجوء الدولة الى التمويل بالعجز في عقد التسعينيات مما أدى الى تغير في سعر صرف العملة ، اذ وصل سعر الصرف الى اكثر من ٢٥٠٠ دينار لكل دولار عام ١٩٩٥ ، وطبع كمية من النقود خارج سلطة البنك المركزي من خلال بعض المطابع الخاصة لبعض المسؤولين عام ١٩٩٥ والاعوام اللاحقة لها قبل عام ٢٠٠٣، والتي امتدت اثارها لما بعد عام ٢٠٠٣ وتهريب النفط قبل وبعد عام ٢٠٠٣ ، اذ تقدرأقيام كميات النفط المهربة في السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٣) والسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٦) بمليارات الدولارات ، فضلاً عن عمليات التزوير في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في ظل غياب سلطة القانون ، مما ادى الى اغراق السوق العراقية بالعملات المزيفة ، مع انتشار واسع النطاق لحالات الفساد الاداري والمالي ، وعمليات النهب والسلب والسرقة للممتلكات العامة والخاصة ، وهذه كلها خضعت لعمليات غسيل الاموال ، مما ادى كل ذلك الى زيادة حجم النقد (الكتلة النقدية)

في التداول ولدى الجهاز المصرفي ، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة.

ثالثاً: السبل والمقترحات الكفيلة بالحد من ظاهرة غسيل الاموال وآثارها السلبية على الاقتصاد العراقي يمكن توضيح اهم السبل والمقترحات الكفيلة بالحد من ظاهرة غسيل الاموال وآثارها السلبية على الاقتصاد العراقي بأهم النقاط الاتية: [٦١]

١- التدريب الفعال العلمي والفكري للكوادر المصرفية لتزويدها بكل المستجدات في مجال كشف التدليس والاحتيال والمغالطات.

٢- تشديد الاجراءات الخاصة بفتح الحسابات وتسهيل مهمة التحريات الخاصة بالتحقق في جريمة غسيل الاموال لتمكين جهات التحقيق من تتبع الاموال الناتجة عن النشاطات غير المشروعة .

٣- ضرورة التقييد بتدرج وتسلسل الهيكل التنظيمي والاداري المترابط في العمل المصرفي مع وضع حدود واضحة للمسؤوليات والمهام لإيجاد نوع من الرقابات المتواترة ، وهذا ما يكبح من استخدام المتحايلين والمجرمين للتسهيلات المصرفية في سبيل غسيل الاموال والانفلات من السلطات الرقابية.

٤-التفرقة في الحسابات البنكية بين النقد معلوم المصدر ومجهولة لان اسلوب التعتيم هنا يكون كبيراً.

٥- الاستفادة من تجارب البلدان المتطورة في مكافحة غسيل الاموال.

٦- يتوجب على ادارات المصارف انشاء ضمان تنفيذ العمل المصرفي بتوافق تام مع القوانين والتعليمات المتعلقة بالعمل المصرفي والتعاون الفعال بين المصارف مع سلطات تنفيذ القانون .

٧- وضع اجراءات رقابية داخلية من قبل المصارف بهدف احباط ومنع العمليات المرتبطة بغسيل الاموال مثل تعيين منسق على مستوى الادارة مع ايجاد وظيفة رقابية لفحص جميع الاجراءات المتعلقة منع مكافحة عمليات غسيل الاموال.

٨- التحري المتواصل على سير المنتوجات المصرفية وخاصة تلك التي تدخل فيها كمية من النقود الالكترونية.

٩- مراقبة الاقراض واعادة الاقتراض بغية الحصول على المعلومات الضرورية عن العميل الذي يطالب بقروض مقابل ضمانات وغير ذلك.

١٠- تطوير النظم الرقابية للمصارف الوطنية على نحو يجعل بالإمكان رصد حركة الاموال القذرة واكتشافها سواء باستحداث قسم او

جهاز او لجنة في كل بنك تتحقق من شرعية هذه الاموال المودعة اوعدم ترشيحها ، ولعل التعاون بين البنك المركزي والمصارف الوطنية من خلال تبادل المعلومات وحق هذا البنك في الاطلاع على الحسابات المصرفية هي من الامور الضرورية.[٦٢]

١١- متابعة معاملات البورصة داخل الوطن وخارجه ، تحويلات البنوك الى الخارج وما يحمله الافراد من نقود الى الخارج بوسائل الدفع الالكتروني للكشف عن عمليات غسيل الاموال.[٦٣]

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١- هناك علاقة طردية بين غسيل الاموال والتضخم اذ كلما ازداد غسل الاموال ارتفع المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم .

٢- ظهرت عمليات غسيل الاموال في العراق بصورة ملحوظة بعد عام ٢٠٠٣ لما شهده العراق من غياب للحكومة بكل مؤسساتها وما خلفه الاحتلال من تدمير للبنى التحتية وانكشاف للسوق العراقية.

٣- ان من اسباب انتشار ظاهرة غسيل الاموال في العراق انتشار الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة بشكل واسع.

٤- ان ضعف الرقابة على الحدود بين العراق والدول المجاورة ادى الى استفحال ظاهرة غسيل الاموال.

التوصيات

١- العمل على انشاء نظام بنكي حديث ومتطور يمكن الاعتماد عليه بسهولة للتأكد من الافراد الذين يشترون العملة الاجنبية وبمئات الملايين من الدولارات.

٢- تحديد كمية اخراج العملةالاجنبية من البلد لمنع تسرب جزء من الدخل الوطني الى الخارج وعدم السماح بسحب الاموال بكميات كبيرة من المصارف الوطنية وتحويلها الى الخارج.

٣- انشاء وحدات متخصصة في البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية الرئيسة في العراق مع جهات حكومية كوزارة المالية ووزارة العدل واجهزة الامن بحيث تباشر جميع هذه الوحدات بتطبيق قانون مكافحة غسيل الاموال.

٤-المتابعة الرقابية للمزايدات والمناقصات وعقود الاستيراد مع الاطراف الاخرى سواء

كانت محلية اودولية والعمل على سد المنافذ الي ينفذ اليها المجرمون ويمارسون اجرامهم في مجال غسيل الاموال.

٥- التعاون مع جميع دول العالم في مجال مكافحة جريمة غسيل الاموال لمنع النظام المالي ولاسيما

البنوك من أنُ تستخدم كأداة لغسل الاموال القذرة ، وذلك بالمساعدة في تعقيب هذا المال وضبطه.

المصادر

١- محمد الامين البشري، دار الشرطة في مكافحة الجريمة الاقتصادية من خلال التحقيق في جرائم غسيل الاموال، بحث مقدم لمؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة ، شركة الشارقة ، الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٢،ص٨.

٢-عبد القادر الشيخلي،الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الاموال،مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، جامعة اليرموك، الاردن،٢٠٠٢،ص٣.

٣- حميد الجميلي ، عمليات غسيل الاموال القذرة تجتاح الاقتصاد العالمي،مجلة الحكمة،العدد١٩،السنة٤،بيت الحكمة ، بغداد،٢٠٠١، ص٦٩.

٤- خبابة عبد الله وبلاطه مبارك،تأثير ظاهرة غسيل الاموال على مصادر تمويل اقتصاديات الدول النامية ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصادات والمؤسسات (دراسة حالة الجزائر والدول النامية) ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ص٤-٥.

٥- محمد فتحي عيد،مكافحة غسيل الاموال،اكاديمية نايف للعلوم الامنية ،الرياض،١٩٩٩،ص٢٠.

٦- القانون المصري،٢٠٠٢،المادة ١ الفقرة ب.

٧- تعميم المصرف المركزي في الامارات ، ٢٠٠٠، المادة ,١

٨-سونيا ارزوني وارتان ، ظاهرة غسيل الاموال في محافظة البصرة (الاسباب – الاثار –المعالجات)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد١٢، مطبعة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ،٢٠١٣ ص١٢٤-١٢٥.

٩-هانسن بيتر مارتن وهارلد شومان ، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت،العدد، ٢٣٨، ١٩٩٨،ص٢٠.

١٠- صالحة العمري ، جريمة غسيل الاموال وطرق مكافحتها ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد الخامس ، الجزائر، جامعة بسكرة،٢٠٠٨، ص,١٨٠

11- Richard Booth , Money Laundering ,2008, Internet ,p.1. http//:www .peopele.ex.au.u

١٢- عبد الفتاح بيومي ، جريمة غسيل الأموال بين الوسائط الالكترونية ونصوص التشريع ، بلا طبعة، مصر، دار الكتب القانونية ، ٢٠٠٧، ص٨٠.

١٣- محمود محمد سعيفان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الاموال، دارالثقافة للنشر،عمان، الطبعة الاولى،٢٠٠٨،ص ١٧.

14- Gafia Rover and Many Do by,mony laundering,Exprress Journal,20/4/1997,page 5.

١٥- رافعة إبراهيم ، اثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها ،المؤتمر العلمي الرابع (الريادة والإبداع) ، استراتيجيات الإعمال في مواجهة العولمة ،جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، ٢٠٠٥، ص٨.

١٦- محمد بن أحمد بن صالح ، جريمة غسيل الأموال في النظم الوضعية ، رؤية إسلامية ، بحث مشارك في المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٣ ، ص٣٠.

١٧- محمد شريط ، ظَاهرة غَسيل الأَموال في نظر الشَّريعة الإِسلاَمية والقَانون الجَزائري / دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية ،٢٠١٠، ص ٢٢.

١٨- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،غسيل الاموال اثاروضوابط مكافحته ، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثالثة،اصدار٥، ٢٠٠٠، ص,١

١٩- يوسف عبد الحميد المراشدة، تاريخ ظاهرة غسيل الاموال، جامعة دلمون، البحرين ، ٢٠١٠، ص٦-,٧

٢٠- ين رجم محمد خميسي ، أ.حليمي حكيمة ، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٢،ص,١٠

٢١-فريد علواش،جريمة غسل الاموال- المراحل والاساليب،مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثاني عشر، جامعة خيضر بسكرة،٢٠٠٧،ص٢٥٠.

٢٢- عبد الله عزت بركات ، ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٤ ، ٢٠٠٦، ص٢٢٤-,٢٢٥

٢٣-اروى فايزالفاعوري وايناس محمد القطيشات ، جريمة غسيل الاموال ، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى،عمان، الاردن، ٢٠٠٢، ص٨٨.

٢٤-صادق راشد الشمري،ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩،ص١٥٨.

٢٥- جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة،دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢، ص ,٣٢

٢٦- مراد رشدي ، غسل الاموال عبر الوسائل الالكترونية،المؤتمر العلمي الاول حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية، (٢٦-٢٠٠٣/٤/٢٨، دبي ، ص ٦.

٢٧- جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الاموال، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية،٢٠٠٠مصر ، ص٣٤.

٢٨-امجد سعود الخريشة، جريمة غسيل الاموال / دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر ، الاردن، ٢٠٠٠، ص ٥٠-٥١.

٢٩-سعود ذياب العتيبي ، اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسيل الاموال ، رسالة ماجستير، جامعة نايف ، كلية الدراسات العليا،قسم العدالة الجنائية، تخصص السياسة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠٠٧، ص١١٠-١١٢.

٣٠- صباح مجيد العبيدي ، مصدر سابق ، ص ,٤٩

٣١- وحيدة جبر خلف،الجهاز المصرفي وعمليات غسيل الاموال/ اليات الغسيل ووسائل المكافحة،المجلة العراقية للعلوم

الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد السابع،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية،٢٠٠٥، ص١٠٦-١٠٧.

٣٢- عوض الله صفوت،الاثار الاقتصادية لعمليات غسل الاموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات،مجلة الحقوق ، المجلد ٢٩،العدد٢،٢٠٠٥،ص٨٢.

٣٣- رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف،سلسلة عالم المعرفة، الكويت،١٩٨٧،ص,٢٥٧

٣٤- بشير عبد العباس،غسيل الاموال العراقية في ظل بيئة الفساد المالي والاداري،مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السابع،٢٠١٠، ص١٩-٢١.

٣٥- عمر بن يونس ويوسف شاكر،غسل الاموال عبر الانترنت، الطبعة الاولى ، الاسكندرية،٢٠٠٤، ص٢٠٦.

٣٦-رمزي القسوس، غسيل الاموال ، جريمة العصر-دراسة مقارنة، الطبعة الاولى،دار وائل للنشر، الاردن،٢٠٠٢،ص٥٨-٥٩.

٣٧- مها كامل،عمليات غسيل الاموال ، الاطار النظري،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦،٢٠٠١، ص,١٦٤

٣٨- مخلص المبارك،دور البنوك في الرقابة على عمليات غسيل الاموال، رسالة ماجستير،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، السعودية، ٢٠٠٣، ص١٢.

٣٩- ماجد المومني ، غسيل الاموال القذرة،المجلة الثقافية، العدد٢٠٠٣،٥٩، ص,٣١

٤٠- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت،١٩٩٠، ص,٢١٦

٤١- صباح مجيد العبيدي،عمليات غسيل الاموال ابرز المضامين وسبل المعالجة،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،المجلد الثالث العدد السابع،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٥،ص٥٢.

٤٢- بشير عبد العباس،مصدر سابق ، ص١٩-٢١.

٤٣- احمد صبحي جميل، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال، ودور المصارف في مكافحتها،دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي الجامعة، العدد ٢٧ ، ٢٠١١، ص٩٦.

٤٤- شيد شورجي عبد المولى ، عمليات غسيل الاموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب،الرياض، العدد ٢٨،١٩٩٩،ص٣٢٧.

٤٥- زهير الربيعي،غسل الاموال افة العصر ام الجرائم،مكتبة الفلاح ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ٢٠٠٥، ص٤٦.
٤٦- عوض فاضل الدليمي،النقود و البنوك،دار الحكمة للطباعة و النشر،بغداد،١٩٩٠،ص,٦٣٢
٤٧- عبد الوهاب الامين ،وزكريا عبد المجيد باشا،مباديء الاقتصاد الكلي،ج٢، دار المعرفة والكويت ،١٩٨٣،ص١٩٣.
٤٨- حسن بن فردان الهجوج ، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي اسلوب التكامل المشترك ،السعودية ، ٢٠٠٩، ص٦-٧.
٤٩- نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ، اكتوبر ٢٠١٢، السلسلة الخامسة ، العدد ٣.
٥٠- أديب قاسم شندي، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف،٢٠١٠،
ص ١٨٣-,١٨٤
٥١- ابراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الاصول،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد١١، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠٠٩، ص١١٢.
٥٢- جواد كاظم البكري، غسيل الاموال، تعريفه، كيفية مواجهته، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد٤،العدد١-٢، ٢٠٠٦،ص٥٥.
٥٣- البنك الدولي،برنامج ادارة الحكم في البلاد العربية ، التطورات الاقتصادية في العراق ، ٢٠٠٦،ص٢١١.
٥٤- ستيفن فيلدر وديميتري سلفاستوبولو، ماذا حدث لعشرين مليار من الاموال العراقية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣١١، بيروت،٢٠٠٥،ص١٤٦.
٥٥- بلاسم جميل خلف ، ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق ، بغداد،٢٠٠٩، ص,٣١
٥٦- علي دنيف حسن ، غسيل الاموال مرض جديد ينهش اقتصاد العراق ، مجلة فيلي ، العدد ٦٧ ، مؤسسة شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين ٢٠٠٩، ص,٢٢
٥٧- جعفر المؤمن ، جرائم غسل الاموال في العراق وآثارها الاقتصادية ودورالتشريع في الحد منها ، وزارة العدل العراقية، مجلس الشورى ، كانون الاول ، ٢٠١٢، ص ٢.
International Trade administration ٥٨ ,P2- ٢٠٠٧New York,
٥٩- البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ومطلع عام ٢٠٠٤،ص٤٩.

٦٠- عباس نوار كحيط الموسوي ، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٧٤، ٢٠٠٩ ، ص٤.

٦١- فلاح خلف الربيعي ،ظاهرة غسيل الاموال وسبل التصدي لها في العراق ، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٤٦،محور الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨،ص٢.

٦٢- عبد القادر الشيخلي،الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الاموال، الدليل الالكتروني للقانون العربي، ٢٠٠٧، ص١٠.

٦٣- خبابة عبد الله وبلاطه مبارك ، مصدر سابق ، ص,١٣٦

٦٤- خبابة عبد الله وبلاطه مبارك ، المصدر السابق ، ١٣٧.